

GOVERNMENT OF INDIA  
NATIONAL LIBRARY, CALCUTTA.

Class No. ARABIC Manuscript

Book No. 298

N. L. 38.

MGIP—58—21 LNL/59—23.5.40—50,000.

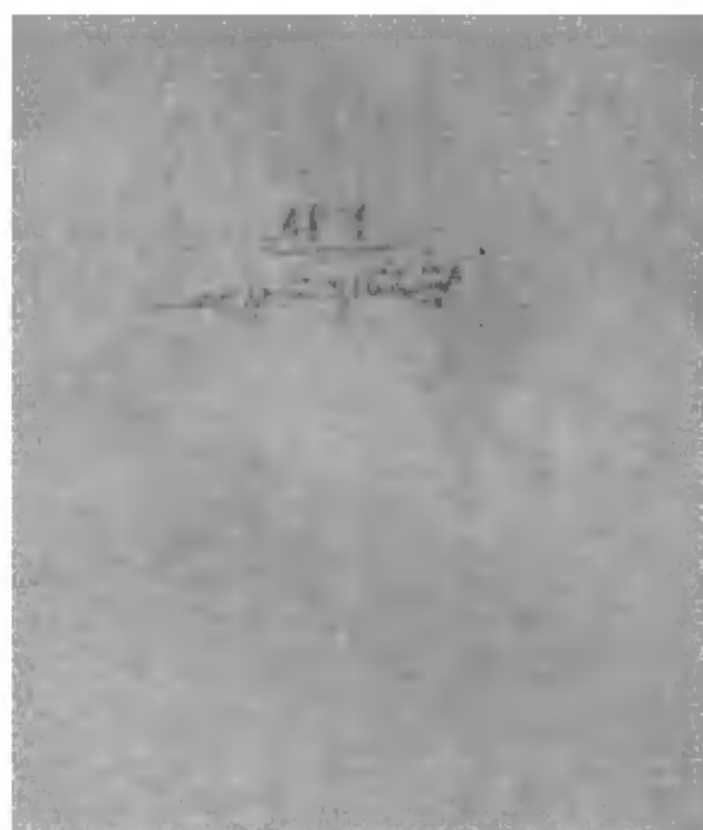
Bihar Collection



298

٢٩٨

السعدي شرح الشريعة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

٢  
 بعد ان انما هو النفس الناطقة السعيدة بحدوثها  
 العقل الاول كما بدأكم تهودون واطلق الابداع على طاعتكم  
 في الوجود نظر الى ان مجموع النفس على هذه القوة الزمانية  
 الحوادث مستمع ان يكون سبورا عاجزة او زمنية فاراد بالها  
 نفس لا يكاد يشغل الامور الخاطئة به ولا غير ذلك في وجوده  
 انما ذلك ما ينبغي ان يتبين في العرض لا بد من خلقه  
 برب من لا يفتن به ولو بسبب شيئا يستعجزون له  
 كما لم يكن هو او ايجاد الموجودات الزمانية لا يعود  
 الى الوجوب تعالى فيكون من بعض الوجودات انواع هو ابر  
 العقلية هي النفس في المنة المختلف في انواع متخرفة  
 في الاشياء من ايجاد شئ في هذه الموجودات الكائنة العقل  
 هي من الصورة المتضمن من كمال القدرة والاحكام  
 العقلية هي الاجسام التي تفرق افعالها من الاللاك  
 في الحركة والجمادات مجردة في ذاتها متعلقة  
 بالاللاك فيكون عبادي في كماله في العقل هو النفس العقلية  
 كما كانت هي سببا لركة الاللاك التي هي سبب لركة  
 هو احدث في لم يكونوا الفضاة ليعلم امر الانسان في حيا  
 فيستعد به كالحب لترتيب احواله في معادته ويوجد كل  
 كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

في كماله في كماله في كماله في كماله

التي اراد الله بغيره وانفق طغيانه في تخصيص الحق والحق  
بالله والحق في التعظيم ثم لما كانت افاضته انما  
والاستعداد المذهب بمنتهى على ما سببه ما بين  
والاستيفان ملائمة ما بين المقيده والمستفيدة وكان  
التي في غاية التقدير والمستفيض في غاية التعليل  
التي في ذلك فهو سطر من بين المستفيض  
من اوجب ويضيف جهة تعلقه على الطالب  
اردفوا احد ما تم بالصلوة على النبي عليه السلام  
الله جلده والنساء عليه وكنالته واحبابه  
ايه عليه الصلوة والسلام وانفس الله سبحانه  
لما حكمه استحصل جميع ما يمكن النوع ونقطة او فربما  
ذلك على وجه يقتضيه وبما شابهه من ذلك  
انما لما بالمر ابر العظيمة ونشرهما من الله ورأيت  
مثل الميل الى الذات النفسانية والشهوات  
والله ليس له الا باطيل في اول انية والمجرات  
غريبة خارقة للعادة واهية الى الخير والسعادة  
يدعى النبوة والآيات اعلم من ذلك  
المجرات بعد ذكر الآيات من قبل الشخص  
فلا بد من قول الجواب النطق على كونه



[illegible]

منها تمليك خبر بان انما قلنا مقصودنا على ما هو  
والشئ كذا في كل شئ على اقوال العلوم ابطال على انه جعل  
بمقتضى ما يجب ان يعلم في المنطق وكذا المقدمة من  
التي هي على نظر من ترتيب المقدمات كما ينبغي ان لا جعل  
بجانب الاشارة الى ان مقالة المقدمات مع شمول المقدمات  
الركيب و جعل المقصود بانها من غير ان يكون المركب مقادير  
ومن غير مقالة واحدة قال اما المقدمات على ما هو  
الكتابة في كذا قبل الشروع في القواعد لا رتبة  
وهي هنا امور ثلثة الاولى بيان الحاجة الى المنطق في  
معرفة حقيقته ومنفعة الثاني بيان حقيقته المنطق في  
التفسير مما يعلم جميع مقاصده على وجه يميزه عما سواه  
الثالث بيان مقاصده على وجه يميزه عما سواه  
في نفسه من العلوم الاخرى يحصل اسرها على ما هو  
فان غاية العلوم في ذاتها ليس الا كسب ما يميزها  
عن غيرها من العلوم فموضوعها هو موضوع ذلك العلم  
والقيد له يكونا خالين بل هو موضوعها هو حقيقته  
لان العلم بمعرفة من حيث هو حيث علمه عن الاخرى على  
فهم موضوعه لا يتغير واحد ووجه ارتباطه بمقاصده لا يكون  
الاشارة ان كل علم في كثره تضيقا بوجه واحد على ما هو  
الى ان كثرته لا يكون واحد ووجهه لا يكون واحد  
بالحال العلم بانها من كثره في كثره واحد  
من كثرته في كثره واحد

منها تمليك خبر بان انما قلنا مقصودنا على ما هو  
والشئ كذا في كل شئ على اقوال العلوم ابطال على انه جعل  
بمقتضى ما يجب ان يعلم في المنطق وكذا المقدمة من  
التي هي على نظر من ترتيب المقدمات كما ينبغي ان لا جعل  
بجانب الاشارة الى ان مقالة المقدمات مع شمول المقدمات  
الركيب و جعل المقصود بانها من غير ان يكون المركب مقادير  
ومن غير مقالة واحدة قال اما المقدمات على ما هو  
الكتابة في كذا قبل الشروع في القواعد لا رتبة  
وهي هنا امور ثلثة الاولى بيان الحاجة الى المنطق في  
معرفة حقيقته ومنفعة الثاني بيان حقيقته المنطق في  
التفسير مما يعلم جميع مقاصده على وجه يميزه عما سواه  
الثالث بيان مقاصده على وجه يميزه عما سواه  
في نفسه من العلوم الاخرى يحصل اسرها على ما هو  
فان غاية العلوم في ذاتها ليس الا كسب ما يميزها  
عن غيرها من العلوم فموضوعها هو موضوع ذلك العلم  
والقيد له يكونا خالين بل هو موضوعها هو حقيقته  
لان العلم بمعرفة من حيث هو حيث علمه عن الاخرى على  
فهم موضوعه لا يتغير واحد ووجه ارتباطه بمقاصده لا يكون  
الاشارة ان كل علم في كثره تضيقا بوجه واحد على ما هو  
الى ان كثرته لا يكون واحد ووجهه لا يكون واحد  
بالحال العلم بانها من كثره في كثره واحد  
من كثرته في كثره واحد



فيكون المطلوب بعينه في طلبه لا بما فيه جميع المستلزمات  
اجمالا حتى ان كل مستلزم تم عليه يعلم انها من تلك  
العلوم اما على بين الحافة فليكن يكون طلبه على  
بيان الموضوع فليست العلوم المطلوب عنه ويكون  
محتمل في طلبه فليست العلوم المطلوب منه من توقف  
العلوم على الشيء لا يمكن الخروج بدون ذلك  
ما ذكره يدل على التوقف بهذا المعنى لا تترك ان كثير  
من العلوم لا يحصل كثيرا من العلوم الا بهيئة اخرى  
وغيره مع انه يدل ان ربه مباين عما يتوكل ان يكون  
الطلب بعينه ما ليس له معنى محتمل يقتضي التوقف  
على نفسه اذ على الاصح تغير الحقيقة بما يتوقف عليه  
المشروع بعينه ولان تميز العلوم عن المطلوب  
على بيان هو عدمه بل في بعض الجهات غير تمام العلوم  
انفسها انما يكون تميزا هو هو على ما هو في ذاته  
تصور ان ربه لا يثبت في العلم لا يتصور غيره لان ربه  
على جهة الالوهية على ما يشهد بانفسه الى ان يتصوره  
ان يتصوره في نفسه لا يمكنه ان يكون بيان محتمل نفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه

فيكون المطلوب بعينه في طلبه لا بما فيه جميع المستلزمات  
اجمالا حتى ان كل مستلزم تم عليه يعلم انها من تلك  
العلوم اما على بين الحافة فليكن يكون طلبه على  
بيان الموضوع فليست العلوم المطلوب عنه ويكون  
محتمل في طلبه فليست العلوم المطلوب منه من توقف  
العلوم على الشيء لا يمكن الخروج بدون ذلك  
ما ذكره يدل على التوقف بهذا المعنى لا تترك ان كثير  
من العلوم لا يحصل كثيرا من العلوم الا بهيئة اخرى  
وغيره مع انه يدل ان ربه مباين عما يتوكل ان يكون  
الطلب بعينه ما ليس له معنى محتمل يقتضي التوقف  
على نفسه اذ على الاصح تغير الحقيقة بما يتوقف عليه  
المشروع بعينه ولان تميز العلوم عن المطلوب  
على بيان هو عدمه بل في بعض الجهات غير تمام العلوم  
انفسها انما يكون تميزا هو هو على ما هو في ذاته  
تصور ان ربه لا يثبت في العلم لا يتصور غيره لان ربه  
على جهة الالوهية على ما يشهد بانفسه الى ان يتصوره  
ان يتصوره في نفسه لا يمكنه ان يكون بيان محتمل نفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه

فيكون المطلوب بعينه في طلبه لا بما فيه جميع المستلزمات  
اجمالا حتى ان كل مستلزم تم عليه يعلم انها من تلك  
العلوم اما على بين الحافة فليكن يكون طلبه على  
بيان الموضوع فليست العلوم المطلوب عنه ويكون  
محتمل في طلبه فليست العلوم المطلوب منه من توقف  
العلوم على الشيء لا يمكن الخروج بدون ذلك  
ما ذكره يدل على التوقف بهذا المعنى لا تترك ان كثير  
من العلوم لا يحصل كثيرا من العلوم الا بهيئة اخرى  
وغيره مع انه يدل ان ربه مباين عما يتوكل ان يكون  
الطلب بعينه ما ليس له معنى محتمل يقتضي التوقف  
على نفسه اذ على الاصح تغير الحقيقة بما يتوقف عليه  
المشروع بعينه ولان تميز العلوم عن المطلوب  
على بيان هو عدمه بل في بعض الجهات غير تمام العلوم  
انفسها انما يكون تميزا هو هو على ما هو في ذاته  
تصور ان ربه لا يثبت في العلم لا يتصور غيره لان ربه  
على جهة الالوهية على ما يشهد بانفسه الى ان يتصوره  
ان يتصوره في نفسه لا يمكنه ان يكون بيان محتمل نفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه  
ان يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه لا يتصوره في انفسه

و من بعد من افاده فراغه من هذه المسئلة العقلية  
التي هي الحجة التي فيها يظهر ان العلم لا يتصور  
تقدير العلم لان العلم لا يتصور ان يتصور  
بأنظره فاقبل ان العلم عند العالم والمحصل منه الصورة  
لا يكون هو الذي ليس شيء لان تصور مجموع الحق  
محصل الصورة في العقل لا يوجد يحصل العلم كما يتصور  
العلم يتصور يحصل الصورة في عقل الاله فكم لا يمكن  
الاستغناء عن اسم الصورة في مختلف العلم فالعلم لا يتصور  
في اي ابداع كمال لا يتصور معه حكم او غيره كتحقق  
الانسان مثلا والافعال مع حكم كادراك الانسان  
الحكم عليه كانه كاتبة وليس كاتبة الحكم انفسه  
او الى امر اخر اي عند الغير اما ان كان هو الذي  
الحكمة او الالهانية او الالهانية فاما سبيلها  
استقلالها فخرج بقية الملاك كما في الحكم كالتصور  
التصورية التفسيرية ويقال لمخرج التصور كالحكم  
تقدير في هو اصطلاح الاسم فلا في العلم  
بالتصور التفسيرية بالحكم لا التفسيرية الذي هو التفسير  
الذي من التصور الحكم وح لا يتصور انفسه  
العلم كانه الحكم ليس علم لانه فليس هو العلم

۱۰. نفس لا یفاج به الا من لم یفهم کتبیه فلا یفهم من هو  
المرکب العلم و ما یفعل فی قسما من العلم علی ان یفهم  
العلم لیس یفعل بل هو ان یفهم و یفهم لیس قسما من العلم  
و ادراک لیس لکن لانه اتصافه بالبداهة و لا کتبت لیس  
العلم و تصدیق علیه لکن و یفهمه بالبداهة و یفهمه  
صریح بذکره شیخ ابو علی ثانیها ان لا یفهمه القسمة انما  
العلم الواحد لم یفهم جعل التصدیق علی ما یی الامام فیسببه  
لکونه عبارة عن ثلث ادراکات و یفهم انما کان العلم  
و عن ادراج ادراکات انما کان ادراکات و انما کان العلم  
العلم الواحد لزم ان یفهم المرکب و التصدیق التام  
و تصور اخر کما اذا حصل فی العقل ان یفهمه کما یفهم  
العلم من جهة القسمة فانه یفهمه تصور و یفهمه  
و لا یفهمه لکن یفهمه تصور و التصدیق العلم الی الله  
بقرینه کونه تصدیقا علی اصل من یفهمه العلم  
علی حدیثه فی غیر هذا الکتاب ان التصور فقط هو العلم  
من حیث هو و ادراک من غیره کما یفهمه من العلم  
خبره و هو یفهمه العلم و لا اتصافه فی قسمة العلم  
ای انما کان کما یفهمه العلم و لا یفهمه العلم  
علی سبیل من العلم و علی هذا یفهمه العلم و لا یفهمه

فيكون تصور الشيء عاماً للتصور فقط وواضح كون تصور  
 الشيء متعلقاً بالتصور في غير ما كان تقسيم الشيء  
 إلى ما هو في نفسه والتقسيم بين العلم والتصور في تقسيم  
 التصور على بعض المحققين من التجويز وقال المراد  
 فقط تصور لا حكم معه وغيره على ما يطلق التصور لا  
 التصور فقط لأن التعريف صادق على التصور مع  
 الحكم كما يكون ما نعلمه قال إنما عدل التصور عما هو مشهور  
 تقسيم العلم على التصور والتصديق في تقسيمه إلى التصور  
 والتصديق وهو لا اعتراض على التقسيم المشهور في  
 العلم لأن التصديق كان عبارة عن التصور مع الحكم  
 كما من التصور فلا يقع جعله شيئاً له أو كان عبارة  
 عن الحكم وقد جعل في تصور المرادف للعلم لم يقع جعله من  
 العلم وهذا لا يبرر على ما كانه جعل التصديق شيئاً  
 علمياً لا يقع في تقسيمه من التصور المطلق الثاني فلو أن  
 أريد بالتصور مطلق التصور لا محض في نفسه للعلم  
 وتقسيم الشيء إلى نفسه والغيره وإن أريد به التقيد  
 بهم الحكم اتفق اعتبار في التصديق ضرورة استناد  
 اعتبار الحكم وعدمه في الشيء متعلق به لأن التصور  
 على ما ذكرنا على مطلق التصور المرادف للعلم وهو الغير

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

في التصديق وعلى التصديق ما يقع الخلق عدم الحكم  
 الذي يقسم الحكم الذي هو التصديق ولا يفسد فيه  
 وهو ما من التصديق الذي هو معنى العلم والتصديق  
 ان من يعتبر بشدة الحكم هو التصديق او بشدة عدمه  
 وهو التصديق على ما يقع التصديق في العلم بشدة  
 وهو مطلق التصديق والتصديق في العلم او بشدة  
 وقوله على ان يكون هذا الكلام نظرا في وجوده والعدم  
 انما يزدحم كونه تعريف والتصديق فقط بغيره  
 في العقل غير مانع اذا لم يكن التصديق مع الحكم في العقل  
 فقط بالعلم الذي يقصد العلم به بما يزدحم في اعتبار  
 الحكم وعدمه على ما هو عليه هو معنى العلم  
 ان العلم لا يقع من الادراك من حيث هو ادراك  
 الحكم الذي ان القول من العلم قسم العلم  
 التصديق والتصديق هو قول من الحق اني  
 عليا ما يقسم فيه كما بينا على انه يزعم على ذكر من  
 التصديق ان يكون التصديق الحكم من تصور الحكم عليه  
 او من الحقيقة خارجا عن النفس ضرورة ان العلم  
 ولا تصور ولا حكم معه وان يكون المجموع الذي  
 حكم من تصور الحكم عليه الحكم مع قطع النظر



في تصور المحكوم به بقدر الحاجة ضرورة انه تصور محكم  
انما ثبت انما لا يتم انما التصديق لو كان هو التصديق  
محكم كما في سطر من التصور واما يدرى لو كان هو  
التقدير بالكم كما في البعض اما اذا كان عبارة عن  
فلا لا تروى ان الواحد الحقيقي يكون مع الواحد فمع  
الواحد فمما لا يتصور مع الواحد من الرابع انما لا يتم ان  
في نفسه التصور بل في العلم حتى لا يصح جعل  
بعض محكم من اقسام العلم بل هو اخص منه كونه عبارة  
عن ذلك هذا هو في نسبة التثنية او لا وقوله تعالى  
انتم تصدون عن عبادة من ادرك ان التثنية واقعة او  
واقعة ودرست ثم ادرك في نفسه او في غيره عند فهمه لا يترك  
في التقسيم على سبيل من ان يكون واحد لا من  
فما من مراد في الاخر المحسوس في نفسه المراد بالتصديق  
هو في التصور الذي هو او التثنية بعدم الحكم ليس كما في  
المراد به في التصور الذي هو في نسبة اوله وقوله  
وحي لا بد ما ذكر ان الذين ان جواب عن امر اخر بل  
ان كان من جهة التثنية فواقعه جوابه عن جهة المحسوس  
وذا ثبت اطلاق تصور على العاقلين فحقه هم انهم  
تصدق في هو التثنية في هو المطلق والتمسك

انما لا يتم انما التصديق لو كان هو التصديق  
محكم كما في سطر من التصور واما يدرى لو كان هو  
التقدير بالكم كما في البعض اما اذا كان عبارة عن  
فلا لا تروى ان الواحد الحقيقي يكون مع الواحد فمع  
الواحد فمما لا يتصور مع الواحد من الرابع انما لا يتم ان  
في نفسه التصور بل في العلم حتى لا يصح جعل  
بعض محكم من اقسام العلم بل هو اخص منه كونه عبارة  
عن ذلك هذا هو في نسبة التثنية او لا وقوله تعالى  
انتم تصدون عن عبادة من ادرك ان التثنية واقعة او  
واقعة ودرست ثم ادرك في نفسه او في غيره عند فهمه لا يترك  
في التقسيم على سبيل من ان يكون واحد لا من  
فما من مراد في الاخر المحسوس في نفسه المراد بالتصديق  
هو في التصور الذي هو او التثنية بعدم الحكم ليس كما في  
المراد به في التصور الذي هو في نسبة اوله وقوله  
وحي لا بد ما ذكر ان الذين ان جواب عن امر اخر بل  
ان كان من جهة التثنية فواقعه جوابه عن جهة المحسوس  
وذا ثبت اطلاق تصور على العاقلين فحقه هم انهم  
تصدق في هو التثنية في هو المطلق والتمسك

بشيء البصيرة فانه كان قد كان في حقيقته كذا  
والقول الثاني بان يكون التصور الذي هو نفس العلم غير ان  
هو قسم التصديق وحيث لا يقع مع وجوده الا غير ان  
تقسيمه الى قسمين الشهور ان مع ان قال  
التصور الذي هو اذا اعتبر في حكمه هو التصديق ظاهر في  
ان التصديق هو الاول انك الحقيقة بالحكم كما فهمه البعض  
في مجموع مركباته او نفس الحكم كما صرح به في آخر كلامه في  
ان في كل عمل الذي ذكره تقسيمه الى قسمين وان  
ان التصور مطلقا هو عينه التصور في شئ واحد  
معمل فيه قسم الشئ قبالة خبره ان كلامه في التصور  
شئ واحد في شئ واحد لا شئ واحد في قسمين  
شئ واحد في قسمين فلو كان اجاب بالانقسام وادعاه ان  
او بان التقسيمها بغير التصور هو لا ينفك في تدافعها  
فمنه عينه جابسه لهم فاستحق العشرة ان البصر وعينه  
لا قسمه لا العلم الى التصور والتصديق وحينئذ ان كان  
فما الى الوصول نحو ان الوصول الى التصور واجب  
في الذكر فوقف التصديق على التصور الى تصور الحكم عليه  
وبدو حكمة ففهم ان التصور المجهول والتصديق  
باعتقاده المجهول الى ان يكون هذا الحكم معني في القول ففهم

المراد

مستمر

قول  
 لا يلزم احد من هذه النظم ان يكون  
 انشائي بل يحتاج الى كسب وذكره المبدع من الالتماس  
 هو ان يحتاج الى شئ اخر من حدس او تجربة او غير ذلك  
 لم ينجح وبل قد يفرض في تقديره ان يحتاج الى  
 العقل الى شئ اخر فيكون انفس من الصور يلازمه  
 تنوع الصور في ما فكر جميع عنه من كمال التقدير  
 نفس الكمال في كل كسب من النسبة او في ما كانا عند  
 ما قدم واما بعد من القائلين بكونه عبارة عن المحرر  
 حتى ان كان الحكم به بينا واحد الطرفين كسبيا كان انفس  
 نظر هو مع انساب التصديقي من القول لا ربح والما كان  
 في انما لا تعرف ولا تتحقق في التاخران التصديقي  
 ما كان تصور طرية وان كان بالكل كافي في جزم الدين  
 بالمتبينة بينا وانشائي بخلافه عند عليهم الاخر  
 بالاشارة الى انما لا تعرف في التاخران على حدس كونه  
 او غير ذلك جزمنا من ان ان التصديقي لا تعرف  
 كجزم التصديقي على كونه انشائي بخلافه فنقول ليس  
 في هذا من الزيادة التصديقي به بينا اي ضروري والا  
 نظر بالاشارة الى الاول فلا نزل كان كذا من تصور  
 في تصديقات به بينا كان شئ من الاشياء المحرر

فان قيل انما لم يمنع في تفصيل شي من انفسه او غيره  
ان كان كذا او كذا في شرح الكشف مرق لا بد عليه  
الا غير انفسه بل في المقامات المحيية ولا في غير ذلك  
لو كان من توقف البصر على توجع الظلال لا بأس  
بالاخذ من ان كذا كذا واما ان في فائدة لو كان كذا من  
لقد انما تصور والتفريق فظهر بالذم في تفصيل كل تفصيل  
تفصيل في الادراك على توقف الشيء على ما يتوقف على  
بذلك الشيء وانما انتهى الى ترتيب اعمير له غاية لما ذكرنا  
ان تفصيل كل علم يكون بعلم بين والتقدير ان نظري  
فيكون تفصيله بعلم آخر نظري وعلم برآفان عاقلية  
والكتاب على شيء من امور السابقة لزم للدور وهو  
ضرورة استحالة تقدم الشيء على نفسه قبل حصوله  
وان ذهب الى غاية لزم التمسك وهو لا يدرى حيث لا يدرى  
على تفصيل شي من العلوم في الازمنة المتعاقبة فلو كان  
الكتاب على جميع مقتضى استحقاقه بالكتاب وينبغي فيه  
العقل في زعمه متناه على امور شرعية غير متناهية ضرورة  
ان كل واجب يقتضي متناه فظهر ان مقتضى انما لا يتصور  
وغيره كما لا يكون هذا الدليل يبين على حدوثه  
كما في حكمة الشارع وقد يقع لو كان الكل شيئا واحدا

فان قيل انما لم يمنع في تفصيل شي من انفسه او غيره ان كان كذا او كذا في شرح الكشف مرق لا بد عليه الا غير انفسه بل في المقامات المحيية ولا في غير ذلك لو كان من توقف البصر على توجع الظلال لا بأس بالاخذ من ان كذا كذا واما ان في فائدة لو كان كذا من لقد انما تصور والتفريق فظهر بالذم في تفصيل كل تفصيل تفصيل في الادراك على توقف الشيء على ما يتوقف على بذلك الشيء وانما انتهى الى ترتيب اعمير له غاية لما ذكرنا ان تفصيل كل علم يكون بعلم بين والتقدير ان نظري فيكون تفصيله بعلم آخر نظري وعلم برآفان عاقلية والكتاب على شيء من امور السابقة لزم للدور وهو ضرورة استحالة تقدم الشيء على نفسه قبل حصوله وان ذهب الى غاية لزم التمسك وهو لا يدرى حيث لا يدرى على تفصيل شي من العلوم في الازمنة المتعاقبة فلو كان الكتاب على جميع مقتضى استحقاقه بالكتاب وينبغي فيه العقل في زعمه متناه على امور شرعية غير متناهية ضرورة ان كل واجب يقتضي متناه فظهر ان مقتضى انما لا يتصور وغيره كما لا يكون هذا الدليل يبين على حدوثه كما في حكمة الشارع وقد يقع لو كان الكل شيئا واحدا

ان علمه هو له العلم واما ان يقال ان البعض من  
النظرية مخالفة عن العلوم ثم حصلنا والاولى ان  
ليس الكل من هذا ضرورة الاستغناء في البعض  
انظر تصور الشخص والنفس كالتصديق بحدوث العالم  
ولا نظرية ضرورة الاستغناء عن النظرية البعض  
المراد به البرودة والتصديق بان النفس والاولى  
ان يقال ان لا يتفقان وذلك لان ذلك لا يتفق مع  
الاجتناب من الاول يستل على عجز الضرورة  
على تقدير نظرية الكل يتوقف على ان التصديق لا  
يكتسب من التصور الا بالزمان يكون كل التصديقات  
كبينة وينتهي الى تصور به هي فيكون لوسائل العلم  
تصور او التصديق كسبينة في البعض  
ان العلم كالتصديق ثابتة ولم يكن كل تصور به هي  
لم يكن به هي النظرية في بعض التصورات  
بعضها نظري وكذا في بعض التصورات  
بعض من كل منها به هي البعض نظري والبعض  
بعضها ان يكون جميع التصورات والتصديق بها  
او يكون جميعها نظريا لو يكون بعضها به هي وبعضها  
نظريا والبعض به هي فبما لا يخلل القسمان الاول

بعض التصورات  
بعضها به هي  
بعضها نظري  
بعضها به هي  
بعضها نظري  
بعضها به هي  
بعضها نظري  
بعضها به هي  
بعضها نظري  
بعضها به هي

معين الثالث هو ان يكون البعض من كل شيها بهيئا  
 والبعض نظرا بغيره بغيره لان الثالث لا كان اشارة  
 مما ذكره لم يخص الماقتسام في الثالث لا كان حضور اخر  
 جميع الصورا مثل ان يكون او بعضا نظريا مع بدنه جميع التصديقات  
 وبالكسر بان اريد بالثالث ان يكون البعض من كل شيها بهيئا  
 والبعض نظريا لم يتم المظهر والمظهر بهيئا بهيئا  
 فبعض يقسم بين احد هما اما ان يكون جميع الصورا  
 بهيئا او يكون جميعا نظريا او يكون بعضا نظريا و  
 البعض بهيئا وبكذا في التصديقات تقع اختلاف في العبارة  
 ثم نظري يحصل الفكر من اليد بهيئا ومن نظري ينشئ في  
 بهيئا هي والفكر ترتيب امور معلومة لتؤدي الى مجهول معلومة  
 لترتيب جعل شيئين فصاعدا بحيث يطلق عليهما اسم  
 واحد ويكون بعضا نسبة الى البعض المتقدم والآخر  
 اي يكون بحيث يصح ان يقع به المتقدم على ذلك في  
 منا فخره واخره به من قبل كيب اللادوية لانه ليس ترتيب  
 وخلق من علم ان الماردان التقدم والآخر بين الاشياء  
 يكون نسبة انا ان من معناه التصوي في موضع كل  
 شي في مرتبة واراد بالامور ما فوق الواحد بالمشكلة اي من  
 صورة في العقل فمهم المظهر بهيئا ان الذي مجهول هو المظهر الى  
 في ان يكون المظهر  
 في المظهر بهيئا  
 في المظهر بهيئا



قابل من مدان بالذات او بالتركيب كالعرض للمفهوم  
نفس عليه الشئ في الشفا واما عرفت هذا فنقول ان  
الفكر عبارة عن مجموع العلوم المرتبة كما صرح به الامام  
في المنهاج فكل الامور المعلومة بآلة والترتيب  
صورت على التفسير المشهور وان جعلناه على الترتيب  
النطق بالامور المعلومة على الترتيب مصدر من تدرج  
بالمفهوم اخر المرتبة فلا امور المعلومة مادة باعتبار  
انها واحد بالتركيب قابل للقيمة المنخفضة والترتيب  
بالاخر ثم على الترتيب الذي هو صورة باعتبار انما  
من حادثة الامور المعلومة ثم ذلك الترتيب ليس هو  
و اما قوله ان نقطة في تقنيات الامور فلو كانت  
بصورة صوابا لزم حقيقة التقيضين وصدقهما معا ضرورة  
صدق الاول من صدق الثاني فان قيل لا يمكن  
الناقضة من جهة الخطا فلو كانت تلك المواد فلو كانت  
عليها نوع في الترتيب فطوار اصلها كانت الامور الثواب  
ويشعر صوابا وبذلك الى اسطالاب فلم يمنع خطأ ولا حقيقة  
فاذا لم يكن الفكر صوابا واما ليست حقيقة الخلق انما  
يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضميمة  
وذلك جعله بالعلم النفس من الفكر الواقع في كل

العلم في العلم  
في العلم



طريق الكتب بعبارة المراد باللفظ الطريق المسمى  
 بهاد على اصطلاح اهل العلم من استعمال المعرفة  
 التي لا تكون بالاسطة بان يتبع النظر من نظري ومن  
 آخره انزال ان ينتهي الى انظر في اوله بالاسطة  
 يتبع النظر من الضم في نفسه وانما القانون  
 من المطلق فاني متحدة اشارة الى ان الترتيب  
 من حيث الترتيب من القوانين و علم من العلوم وله  
 جميعاته وذلك القانون هو النطق بنبذ لان  
 النطق بطريق ادراك الكتابة وعلى حصة الذي هو القوة  
 العقلية وعلى نظره الذي هو التفظ والنكاح وهذا  
 القانون يعطى اصله في الاول كما لا نشأ في واقعة ارا  
 على الثالث في ان قبل عدم احاطة الفكر بها لا يوجد  
 اي مثل له القانون اعني الذي يفيد معرفة طريق الكتب  
 في غير الصريح من الفاسد بل ان يكون طريق الكتب  
 لا يصح ما من فاسد له معلومة بالضرورة قلنا لا علم  
 بالضرورة ان ليس بالاسطة بالضرورة طوت منه الحقيقة  
 والكتب ما يشهد بان قوله يفيد معرفة طريق الكتب

طريق الكتب بعبارة المراد باللفظ الطريق المسمى  
 بهاد على اصطلاح اهل العلم من استعمال المعرفة

طريق الكتب بعبارة المراد باللفظ الطريق المسمى  
 بهاد على اصطلاح اهل العلم من استعمال المعرفة

طريق الكتب بعبارة المراد باللفظ الطريق المسمى  
 بهاد على اصطلاح اهل العلم من استعمال المعرفة

بالتصريح والبيان في ما ذكرناه من ان العلم لا يكون  
معرفة كسطق بالعلم الى نفسه بل هو علم  
المعلوم وهذا تعريف بالقياس الى غيره من العلوم  
ففيه شبه على انه يعلم في نفسه والى غيره والى غيره  
بواسطة بين الفاعل منفعلة وصول اثره الى  
باعتبار في وصول اثره الى الغيب وقد يقيد المنفعلة  
بمخرج من التعريف العلم المتوسط فانما بواسطة بين  
المعلوم علمه بالشيء واما من علم اثر البعثة لا  
يصل الى المعلوم فمثل من ان يكون بغير علمه بالشيء  
اول معنى للعلم على الموثور والمنفعلة لا المتأثر وان كان  
قريباً فلا واسطة والافق واسطة والقانون ايم واسطة  
نقل الحكم على منطبق على ثبوت عند تعرف الحكم  
كقولنا الساتبة الكلية تنعكس كمنها من منطبق على كذا  
من الساتبة تفرد في بان بقية هذه الساتبة كلية وكل  
ساتبة كلية تنعكس كمنها يعلم اننا تنعكس الى كذا  
بنفسه من المنطق الى القوة العاقلة في وصول اثره الى كذا  
بنظرية وهو الاكسب وقانونية لان قواعد الحكم  
وهو صفة بالثبوتية عن الذات الجزئية لا بالصفة الجزئية  
من كذا في الحكم كذا من كذا في غير كذا العلوم الجزئية



بیشتر از این است که استقفا از منظر نظریه و لا نظریه منی فهم  
همه در او مشتبه بل بعضی پیری کال شکل اول از نظریه  
بعضی نظریه کینا قی الا شکل و البعض نظریه  
من بعضی ضروری بطریق ضروری من غیر احتیاج  
الی قیافه انحراف بقول البعض ضروری مع الطریق  
الضروری انما کان کافی فی کتاب البعض نظریه  
کان کافی فی کتاب سائر النظره لعدم الفرقه فهم  
استقفا و عن المنطق ان فی بر مجسم طاق الکتب  
لانا نقول ان ارید بكونه کافی فی سائر النظره انما  
بمجموعه فهو منسوخ لانم لولان بكون بعضا و اورد اعلی  
غیر بطریق الضروری و ان ارید به تلك انما کان  
وارد اعلی البعض ضروری بکتب به البعض نظریه  
فما بعض ضروری بکتب البعض نظریه بکتب  
المنطق انما عین الاحتیاج الی المنطق بکتب  
بما علم ان بکتب الاحتیاج الی المنطق ان کتاب  
کل نظریه بکتب بکتب بل لولان کتاب الجمیع بالنسبه  
الی من یصل العلوم بالکفر بکتب بکتب بکتب کل  
نظریه بکتب بکتب بکتب بکتب بکتب بکتب  
تأیید العلوم فی انفسها بکتب بکتب بکتب بکتب

فيكون الموضوع بهذا الوجه الثانية الصابغة العلم  
لكنه ناسب ان يحدد العلم ببيان الموضوع يعرف  
المطلب العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء التي هي  
وحدتها الثانية حتى اذا قيل هو مفهوم المنطق يتصور  
في نفسه بقية من حيث هو حاصل الى المطلوب فكانت  
تقبل هو علم بحيث فيه من المعارض الذاتية للتصورات  
والتصديقات من البنية المذكورة ولا كان التصديق  
بين موضوع المنطق الى شئ هو موقفا على تصور موضوع  
شئ واما اولي من قولهم لا كان العلم باله من موضوعا  
فان العلم بالعلم عرفه وذلك لانهم لم يسموا ان ذكره في  
موضوع منطق تعريف له واما في تصور هو ليس كذلك  
بل هو حكم بطور على بيان هو مفهوم موضوع المنطق ليس  
انما هو حيث المنطق من اعراض اللاحقة واما في  
في ان هو مفهوم المنطق هو التصورات والتصورات او  
المعقولات الثانية مع اتفاقهم في مندر على العلم  
باله من انما يتوقف على العلم بالعلم اذا كان العلم  
وكان في العلم به ان اراد تعريف موضوع المنطق  
من اتفاقية وقال موضوع كل علم لا حيث ذلك العلم  
على اعراض الثانية حتى يعلم ان هو مفهوم المنطق هو

[illegible]

[illegible]

التصورية هي التصديقية فهو لها فلا تصور بدون تصديق  
واشبهه لا يشك في صحة لا في المطلق هو ظاهر من التصديق  
في علمه بزم ان يكون صحيحا في كل وجه مستحق في المطلق  
المطلق فلا بد ان لا يكون من احد ان يثبت المراد منه  
حيث يمكن ان يثبت في كل تصور او تصورات او تصورات  
تصور او تصديق مخصوص بالعدد مما في المستحق في العلم  
لا في كل تصور خاصة او يصل الى سطق التصديق والتصديق  
بل انما هو من سلب انما هو من جهة اطلاقها لولا هو لا  
بمنه اجتهاد موضوع السطق يحتمل في احد البان وتفصيله  
ما في كل مقام ان ان يسي قول البان من سلب  
التصور ليس قولنا ان يكونه مركبا يشرح اليقين  
والا تصديق حجة ان من سلبت على القسم اي سلب  
وهو فيه فافق بالوضع الطبع يجب تقدم الدول على  
فراوض تقدم تصور على التصديق والطبع ان يضي  
بالطبع كون الشيء كشيء تقدم اليه الاخر ولا يكون هو  
لا فرق واحد بالمتبذ الى الاثنين اما ان التصديق  
فقد يوافق او اما ان يكونه كقبح التصديق فلا  
كل تصديق لا بد من ثبوت تصورات تصور محكوم عليه  
المحكم به وتصور الحكم اي النسبة المحكية التي هي ثبوت



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بالعلمية قد استقر ذلك من كان المتكلمين حتى في ذلك  
خبرية بطلان البحث اللفظي من اننا دالة على المعاني  
لا من حيث اننا بواجب اذ افرأض من جهة او بعد  
الى غير ذلك من الخطا باا من النظم لانه اقدم على  
الاول الثاني واشتغل ببحث الدلالة و من كون  
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر والاول هو الاول في  
فان كان له اللفظ فالدلالة العقلية ولا تغير العقلية و  
كل من سئل عن حقيقة ان توقف الفهم على الوضع والاصطلاح  
والا فغيره حقيقة و انما يقع للعين الشيء ليس له على  
اخر من غير قسمة المقصود بالنظر من الدلالة العقلية  
الوضعية و عرفوا بفهم المعنى من اللفظ بالنسبة الى  
هو عالم بوضعه اي فيما يتوقف على العلم بالوضع و به  
ينخرج الدلالة الطبيعية كدلالة ارجح على وجود الضيق كدلالة  
اللفظ على وجود اللفظ و اعترض عليه بوجوب الاول  
صفة اللفظ و الفهم ليس كذلك فلهذا يكون العلم بوجوب  
ان اللفظ يتوقف على الفهم المعنى من الدلالة التركيبية كاشتهر  
اسم الله على كل مرة حصول الصورة في العقل و لا يتغير  
وجوده بغير الفهم بل هو الفهم على انه من بعضه من  
حقيقة المعنى من اللفظ الثاني من العلم بالوضع

على غير فهم المعنى ضرورة فائدة نسبة بين اللفظ والمعنى  
والعلم بالشيء انما يكون بعد العلم بالشيء  
وقد علم المعنى على العلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ  
لزم الدور وجوابه ان لم يوقف على العلم بالوضع فهم  
المعنى من اللفظ في المثال والعلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ  
على فهم المعنى بغير توقف على العلم بالوضع من اللفظ في  
المثال فلو انما يقرر هذا فيكون ان لالة اللفظ على المعنى بوسط  
وضيح ويمكن اللفظ ان يكتب المعنى في لالة الانسان على  
الحيوان انما يطلق تسمى بطلان حقيقة تفاوت اللفظ والمعنى  
كونه موضوعا بارز له ودلالة اللفظ على المعنى بوسط  
وضيح ذلك اللفظ شيء دخل فيه ذلك المعنى كدلالة  
الانسان على الحيوان بوسط وضوح لالة الانسان  
وهو حيوان انما يطلق تسمى لالة تضاعفة تكون المعنى  
الاول في نفس المعنى الموضوع له ودلالة اللفظ على  
المعنى بوسط وضوح شيء فهم عنه ذلك المعنى الاول  
كدلالة اللفظ على العلم الذي هو خارج عن الحيوان  
انما يطلق تسمى لالة التزام تكون المعنى الاول لالة  
تضمن المعنى لالة التزام انما لم يقل المطابقة هي لالة  
تضمن المعنى لالة التزام على جزئية التزام على لالة

لا يتم واشتهر طارح ان يكون له توسط الموضوع كما ذكره  
فانه يتوقف على نفي كل من الدلالات بالآخرين فها انما  
رأينا اللفظ مشتركاً بين الشيئين واللازم والمجوز  
من اللازم واللازم كلفظ الشمس مجرم والشمس  
بالمجوز المركب اما المطابقة فالتقاء ضلالتين  
الاولى ان الشمس على النظم المجرم واختاره الله على  
المجزم بالتضمن فانه تصديق ضلالتين على تمام الموضوع له  
كأن لا يتوسط ان تمام الموضوع له نقصان الدلالة عنه  
عدم وضعه مجرم وعلى تمام في خلاف على المجزم واختاره  
الدلالة على الشمع بالدلالة مع انما دلالة على تمام الموضوع  
فكره توسط ان تمام الموضوع له واما التضمن فالتقاء ضل  
بالمطابقة في اطلاق الشمس على مجرم مطابقة فانه تصديق  
على دلالة على جزاء معنى الموضوع له كأن لا يتوسط وضعه  
بمطابقة منه عدم هذا الوضع والدلالة على خلافه على المجزم  
واختاره والمطابقة على الشمع بالدلالة مع انما دلالة على تمام  
المعنى الموضوع له لكن لا يتوسط الموضوع لاجرا من الشمع جزاء  
تتوقف بدون ذلك بل توسط وضعه لا يتوسط له دلالة  
والتقاء بالمطابقة في اطلاق لفظ الشمس على الشمع  
مع انما دلالة على لازم المعنى الموضوع له كأن لا يتوسط

لازم مقتضایا بدو و با تفصیل اطلاقه علی کل معنی  
 المجموع المركب من مجموع و اشعار و اخبار و لایق علی  
 و شمول مع انبیا و لایق علی لازم المعنی الموضوع له کتفا  
 نیست بوسط و صمد لا بدو بلکه مقتضایا بدو است  
 و موضوع بی واسطه و ضمه لا بدو داخل فیله و بنا باینکه جمیع  
 قیود صریحی کلام القوم فی ویشترط اولی تا کان  
 التزام و لایق علی جمیع و لیس کل خارج بقسم من اللفظ  
 ارشاد طو البسط انه قولی لایق می دان که یکنه مخرج کجاست  
 یزید من تصور المعنی الموضوع له تصور به معنی انه کلام حاصل  
 المعنی الموضوع له ان الذی من حصول تک المعنی الی برهان  
 بقسم المعنی من اللفظ اما بسبب من اللفظ موضوع له  
 و بسبب انه جزء من قسم المعنی الموضوع له بوسط ضمه  
 و اما لازم البعیدة اتفق بقسم من الالفاظ فلیس ضمه  
 من مجرد الالفاظ بل بحیثیة القرائن علی کونیه و لایق  
 و لایق بقوله لا یفصح لایق لایق اللفظ کجاست بقسم من المعنی  
 هذه الالفاظ و نسبت الی العالم و موضوع بشرط ترجمه البعیدة  
 من الالفاظ و شمول لا یفصح فی التزام الذی من خارج برای که  
 المعنی لایق کجاست من حصول مبیح و اخباری حصول فی جمیع  
 لم یوجد التزام و نه و لایق فی جمیع و لایق من المعنی و شمول

١٧  
 من غير عارضات له ان يكون بعضه بعضا لعدم  
 الوجود ضرورة ان المتعارفين خارج عن المتعارفين  
 عليه بالانتماء اذ لا يمكن ان يخلط به وانه مع افتتاح  
 شيئا عما في الوجود المتعارفين والمطابقة اقول ان  
 من نسبة بالانتماء بين الدلالات وان كانت  
 من جنس كل من النسبة مع الغير من الدلالة فالتسوية  
 والنسبة من غير محل حفظ بالمطابقة وان يتحقق  
 في ان يكون معنى اللفظ بسيطاً لا مركباً ولا مستقراً  
 فالتسوية لا تفرق بين غير معلوم يقيناً لانه مرزوق على ان  
 لكل اية ان يظهر من كلامهم بعض انه يفرق من تصديق  
 الاية مقصود بها غير معلوم قطعا بل كذا ان يوجد من  
 الايات ما ليس له انتماء ككلامه بل اللفظ بعبارة  
 و انتماء وترجم الاية ان المطابقة تستلزم  
 لكل معنى لا يفرق من تصور وتصوره وان كان  
 المقصد يستلزم انما يتميز عن غيره في تصور كثير  
 من الايات البسيطة والمركبة ولا يمكن ان يفرق بعبارة  
 من انما يستلزم غير ان يتميز عن غيره في تصور  
 مستلزم المطابقة انتماء قطعا ويقيناً ظهور من كلام  
 من غير انتماء قطعا ويقيناً بل ان توجد معنى ككلام

واما انتماء كل شيء  
 الى غيره فليس كذلك

لا لازم بین قیاسی و نقلی و مجرد و تعین و لازم  
و لازم ذکره القیاسی جامع من ان التضمن یستلزم الوجود  
لان اضمه للماهیه الکیفیه یستلزم تصور انما الکیفیه  
فیحقق الالتزام بالضرورة فتشوع بل تصور الماهیه الکیفیه  
تصور انما مبنی فظلا عن الکیفیه و الکیفیه و الکیفیه  
مطلوبه الیه یستلزمه و لازم فان قلت التضمن  
فیهم مجرد من حیث انه جزء و وصف مجرد من غیره  
فلازم و یستلزم تصور الکیفیه ضروریه نفسا انفسا  
و الکیفیه فی التضمن بدون الالتزام مع قلت یس  
قولهم التضمن هم مجرد من حیث انه جزء ان التضمن  
ماده من هم مجرد مع وصف مجرد بل هو هم  
بل هو کونه جزء او سبب و ملک ای سبب و ملک  
و الکیفیه مجرد من هم التضمن هو او الکیفیه  
ماده و وصف مجرد اولاد الالتزام لا یستلزم التضمن  
بل لکن الیه یوجد علی سبب لازم بین و بنا علی الیه  
هو مضمون و اما با قول التضمن الالتزام  
مطلوبه لا یوجدان الیه انما کانهما بیان و اما کل  
تابع فمبنی علی انما تابع ای حال کونه و علی سبب  
کونه با کونه یوجد بدون التضمن فاما لا یوجدان





الطائفة بلها لا نقول انما يزعم ذلك لو صدق  
و انما هو موضوع او قد يوحيه مطابقة لا يتبعها التخصيص  
في البساط والاكلام على ان ترغبت اذا اطلق  
بلفظ على جز المعنى او لازمه مجازا مع قرينة بالتحقق  
ارادة المعنى هو موضوع له فقد تحقق التخصيص باللفظ  
مطابقة لمعنى لمعنى هو موضوع له فلا بد ان لا يسلم  
لفظ مجاز على معناه فحينئذ لا التزم بل مطابقة او لا  
بالوضع في تعريف الدلالات وهم من اجزاء التخصيص  
المعزوات والكل المعنى كما في مركبات الدلالات  
ولذلك مركبات بخارجة من الدلالات هي موضوع  
في موضوع الجازي بالوضع على ان يكون موضوعا  
على مطابقة لانه دلالة على وضع له بالوضع والتخصيص  
انما هو موضوع في معنى الكل والاقسام فيهم اللازم من هذا  
و يتبين ان لا يتخرج جزم وتخصيص الدلالات في المطابقة  
انما هو موضوع بالاقسام والاقسام موضوع بالوضع لانه يتناول  
الموضوع بالوضع معناه هو الجازي معنى فكل انما يتبين  
ان لفظ الكل هو موضوع في موضوع و يراعى الجزم والتخصيص  
قرينة في معنى ايراد لفظ الكل هو موضوع و اما عند استقراء  
القرينة فلا وضع معناه والتخصيص لا التزم فحينئذ لا

[illegible]

[illegible]

انما لا يتصور ان يكون له جزء لا يلزم من خارج  
 ان لا يكون له مركب من لفظين موضوعين اثنين  
 بسيطين والركب الذي لا يلزمه البين اربيط لا بد  
 جزء لفظ على جزء معناه ان يتصور ان لا يكون له  
 بدخل في الفرد ويخرج من مركب والفرد يكون كونه  
 في نسبة الى المعنى المطابق في فردا بالنسبة الى المعنى  
 ان يتصور ان لا يتراعى كونه في بالنسبة الى الموضوعين  
 في شرح اربيط لان هذا التفسير لقسمي اللفظ المفرد  
 ومركبهم لا يطغون معناه على مثل هذا المركب اطلاقا  
 عليه على ان لا يكون له التسمية مع جميع من له اللفظ  
 والالتزام لا يتصور ان المفرد مركب ضرورة ان لا يتصور  
 باللفظ مركب من اجزاء من اللفظ في يدل على كونه معناه  
 في على ان لا يكون له من الالتزام ولا يقصد لشي من غير شي  
 من اجزاء معني اجزاء الفصل لا شئ من اجزاء اللفظ في مع  
 انه مركب الرابع ان الافراد في مركب في يتصور بالنسبة الى  
 اللفظ في دون يتصور ان لا يكون له مركب في جزء اللفظ  
 في لا يلزم انه في بسيط واما بالنسبة الى يتصور ان لا يتراعى  
 في في اذا تحقق بالنسبة الى معنى مطابق لانه في في جزء اللفظ  
 في في في يتصور ان لا يتراعى في في جزء معنى مطابقا

انما قول فلان جزء امز جزء وانه الشئ في كل متاع فمفرد لا يحتاج  
مطابقه فيكون مطابقا لاول بالانبار فمفرد لا يحتاج  
مفرد فلا بد ان الشئ في كل متاع لا يقصد بجزءه شئ اخر  
فمفرد الفصل الا انهم يفترون اذا قصد مجموع المصنف  
والا انهم قصدت جزءه ضرورة فمفرد من قبلة بجزءه  
بمبسط وارجح الى المذهب الثاني وانه ارايح فكون  
حقا لجزء اللفظ على جزء المعنى في كل على جزء المعنى  
مستوعب لانه ان يكون مطابقا بجزء الاصطلاح مستوعب  
بكون مطابقا لا يقتضي ان يكون مطابقا على جزءه  
لان لانه جزء اللفظ على جزء المعنى لا يترام واما  
بكون المطابقة بمعنى ان كل لفظ له اول واول  
له اول مطابق فليزم ان يكون لجزء اللفظ اول مطابق  
بجزء المعنى مطابق لتمام اللفظ فيكون الاول على جزء المعنى  
الاول تزامي واما على جزء المعنى المطابق فيكون بقدر تمام اللفظ  
الاول بوجه فمفردا على ان لا يصح تقيده الى اللفظ فمفردا  
والمطلوب بيان سبب العدول من الاول الى التقيده  
ولا بد ان يكون من اللفظ فان قلت اللفظ الثاني يدل عليه لانه  
اللفظ الاول فمفردا على ان لا يركب من مجموع المعنيين بسبب  
لانه من اللفظ على جزء المعنى فمفردا على ان لا يركب

في اللازم بسبب ثقت اذا اجترأ التركيب  
 بجزء على جزء المعنى الشخصي بوجه من الوجود كان بغير  
 في ذلك اذ عدم الدلالة من كل الجزء يوضح التقييد  
 اعني يكون المفرد لا يقصد بجزء الدلالة على جنس  
 لا مطابقة ولا تضاد ولا التزام هذا لا يصدق على  
 هذا كذا لانه على يقصد بجزء الدلالة على جزء المعنى  
 اعني المطابق فان لم يكن لم يصلح القول لما كان الشرح  
 باعتبار المفهوم ومفهوم المركب ومفهوم بغير  
 جدي ولا عدم انما يتوقف بطلانها عدم المركب  
 تعريفها لما كان التفسير بسبب ثقت وذا  
 مقدم على ثقت المركب بطبع لا حجة عليه قد بينت  
 التقسيم ومعه في الاداة والكلمة والاسم لانه  
 لم يصلح لان يكتسب ومعه اي سبب غير ضمنية فهو اللفظ  
 سواء صلح لا خیار مع ضمنية كذا في قولنا زيد لا فاعلم  
 لم يصلح كقولنا زيد في الدار فاعلم المنهزم به  
 متعلق الظرف وان يصلح لان يكتسب ومعه فان ملك  
 بشتة مما حصله باعتبار ترتيب محو فاعلم ضمنية وازادة  
 وحر كذا وسكتا على ان من سكتا عن كذا سكتا  
 بسبب اصل الوضع فهو الكلمة والافعال اسم فاعلم

بشيء آخر از من الاستعداد بالاعتناء بحسب ما هو على  
المرتبته كما لا يخفى والغرض من هذا انما هو ان لغة العرب  
في لغة العجم كما لا يخفى على الزمان ليست به لغة العجم  
تحت التسمية مع اختلاف الزمان كونها لغة واحدة فان  
أردنا التعميم قلنا الكلمة لا يدل كبقية على الزمان او كما كان  
مراد ذلك وقوله على ما كان معنيين تحقيقا لا شبهة الكلمة  
في تنبيه على ان مضارع بيته انما يدل على الحال الاستقبال  
على التصديق والالفاظ من حيث جهة الاشتراك في الوضع دون  
كسب اصل الوضع من غير فيه الافعال الاشارة الى التمام  
فيضد بها احد الازمنة فان قلت من الموقر والالفاظ  
في خبرية ومعه هم بعد ونها اسما كما هو صولات الخبر  
في خلاصه وفيها ككلمات مثل كان واخر استلزام  
معنى في لهم من غير الخبرية انه لا يخبر بمضارع معناه مجوز  
كما ان معنى في لهم الفعل لا يخبر عنه انه لا يخبر عن مضارع  
مجوز لفظه ولا يلاحظ الخوف بخبرية كونها خبرية ولا  
الفعل بخبرية كونها ضرب فعل في خبرية كما معنى في المعتبر  
بجود لفظه كونها خبرية لا بخبرية بمعنى في ومعنى ضرب لا بخبرية  
فما مضى خلاصه في هذا لا يخبر بمضارع معناه مجوز لفظه  
آخر كونها الالفاظ فانها وكذا هو صولات لان المعنى في



قد علم  
 قد علم ان حجب التيقن في الامور التي لا تعال عنها وقتها كال  
 بطلان و التبرام كونها ادوات في تعميمهم بكونها كليات  
 وحيثما قد تقدمت في التعميم الادوات على الكليات والكليات على  
 التعميم قلنا ان كان احد شي التزديق فيها ما عدا اولها  
 مستقلا على التعميم الى التعميم كان الاول التزديق وبقية  
 الاول بالتعميم فمما قدم الادوات ثم قدم الكليات كان تقدمها  
 تارة حينئذ اقول ان التعميم ان كان يكون مضافا واحدا له  
 ومعنى صدرته ان يكون المعنى الذي يقصد باللفظ والتعريف  
 بجزء مضافا واحدا حتى يجري فيه كثرة مفعلة كاللفظ  
 والصفات التي صدق عليها ذلك المضمون فان يكون المضمون  
 اطلاقا على الكليات او المضمون او غيره لا يراعى بالقدم  
 في تلك الكليات المتوحد بالامانة ومعنى كثرته ان يكون  
 المضمون والمقصود منه استقالات احد المعنيين  
 غيره عند استقالاته المطلق الذي قد كان واحدا  
 فان تفرقت تلك المعنى الى امكن ان يعمد تعميده عن  
 على كنهه في التعميم على كنهه على كنهه على كنهه  
 معنيين اما التعميم في ادواته او التعميم في التعميم  
 معنيين ان التعميم مضمون من التعميم لان التعميم  
 التعميم بالتعميم من حيث هو متكلم ولفظ به التعميم

بشارتیه مفوضه دیگر و هر معنی کلی تشخصی است که  
بجای آن خارج نماید نظر آن مفهوم اللفظ و آن تشخص  
مفوضه بل ممکن است که علی کثیرین فان کان حصول یک  
و نه معنی افراد و الله بنیت او خارج معنی علی سواء بسوی است  
مستویا و تعلق الازادیه کالانسان اما حصول معنی  
افراد معنی و تشخص من حصول معنی الازادیه بنیت  
و این لم یثبت افراد و نه و کما یستلزم بل کان حصول معنی  
الافراد اولی و اقدم و انشد من حصوله بعض الافر  
سبب اللفظ مشککا لانه یستلزم انفراد و یوقعه فرسنگ  
از من التواطی بناو علی اشتراک الازادیه معنی او من  
الاشترک بناو علی تفاوت ما بینا کالوجود فانه فی التوا  
اولی گونه من فانه و اقدم بگونه حله بکنه و انشد  
کلف اناده بکثر من ثار امکان تنافض کثیرین  
المفوضه بوجود بعض افراد و تقدم علی البعض کالاش  
شک و یسبب شک فست یسبب اراد الاولیه و الا فیه  
و انشد تیه فی الوجود و فی الاتصاف مفهوم اللفظ من  
من بعض افراد عام و یستلزم اللفظ من کثیرین و وجه بعض  
الافراد اولی بینه و مفهوم او تقدم بواکشف و افراد  
یستلزم ان من فیه الالب تیه بجهل و التیه بجهل

[illegible]

اعلم ان بعض الالفاظ اسم ههنا كل لفظ من الالفاظ كان ما يسمى  
بالاسم او بغير اسم كالكلمة او اللفظ الذي لا يدل على  
كان قلت ههنا الاسم ههنا اخذت لان العلم والشيء  
والمتشابه والاشبه يكون حقيقة وجمعا فليس بمشبه  
مراد في هذه التعريفات اخذت ان الاسم هو حيث انما  
الشيء علم ومن حيث انه يستعمل في مفهومة الا وهو حقيقة  
وقس على هذا فقلت قد جعلت من الاسم الالفاظ  
فكانت اخذت هو وضع الاسم من الشيء وهو على ما ترفت  
او ما جهة الى ذلك في عبارة واما الالفاظ فكل  
بمناسبة الى المعنى المجزئ فاعلم ان كل لفظ من الالفاظ  
ما كان تقبلا للفظ وبمناسبة الى معنى واما تسمية  
بمناسبة الى اللفظ فبما انه مرادف او مبني على  
ان لا تعد الى المقوم فمرادفان والاشبهان مرادفان  
مجانبا مستعملين بالذات كاللبن وان طوى السيف  
والصارم او كالكافور والفرس واما مركب  
المرادف هو ان جميع الالفاظ هي لا يحتاج في  
اللفظ او في سطره الى جميع الالفاظ من الالفاظ  
الحكوم به وبالعكس هو ان الالفاظ قد يكون  
فانهم اولئك الالفاظ في غير تمام ان لم يصح

عليه و ذلك ثم خبر ان اصل الصدق والكذب في الالفاظ  
 والمولد باختلافها بحسب المقصود قطع منظر عن الخارج  
 بمعنى ان السامع اذا نظر الى مجرد اللفظ انما يشك في شئ  
 او يقدر عنه لم يثبت كونه مطابقا للواقع كما لم يثبت كونه غير  
 مطابق له فلهذا لم يثبت ما يكون صدقا كذا كقول السامع  
 لو كذا بالتحصا كقولنا اجتماع النقيضين ممكن في الخارج و بعد  
 عبارة عن مطابقة الحكم للواقع والكذب عن عدمها و قوله  
 بهذا المعنى لا يترقب على حرفة منه خبر كونه تعريفه بان  
 الصدق والكذب دور لولا اللفظ ان دل على طلب  
 ان الذي يشتق منه اللفظ كتم او كلف النفس منه كما تقدم ولا  
 اوليته اي وظيفه فهو مع الاستعداد امر به غير ذلك  
 جميع الموضوع سوال ودعا ومع التساوي انما هو في  
 في التعرف انما يعلق على كونه مع التوافق لا مع التباين  
 و نقد له لانه لا موضع اعتزاز من شئ يثبت زيدا فقام فانه  
 جاز على طلبه كونه كذب الوضع من حيث حيث ان  
 و تنقيضه و قولنا ان اذا اعتزاز من الاخبار انه على  
 الطبيب شئ يطلب كنهه فقام فانه لان تنقيضه فقام  
 على تقدير عدم احتمال الصدق بالكذب بل خارج عنه وان علم  
 على طلبه فقام فانه تنقيضه و تنقيضه فقام فانه

بشيء مكانا لا كالأول فليس من ادواتها ارادة الشيء  
لو كراهته والضم والفتح والاعراب والاستفهام والتعجب  
فذلك هذا اصطلاح لا شيء منه فيمكن ان يكون الكلام معه  
من غير ان يكون مركبا فيكون ما تقدم من الممكن ان يكون  
قوله الاول كالبشرى لا يكون محروجا على المركب بل هو  
والصفة وانما غير نفسي كالمركب من اسم واداة نحو  
الدم او كونه واداة كقولهم من قد قام زيد فاداة  
الفصل الثاني في قول الصورة انما صفة العقل من حيث  
تخصصه باللفظ سميت معنى ومن حيث انما تفصل بين  
اللفظ والعقل سميت معنى فاما كان اللفظ الذي تارة  
مفردا فهو مفرد والمركب في المصنوع سواء كان مفردا  
باعتبار اللفظ بسيطه لا كانت اما كقولهم زيد لانه ان كان  
نفسه مفردا فاداة عن ادوات مركبة كقولهم زيد فاداة  
والا فكل الاداة باشتراك كثيرين فيكون العقل  
ان يفرضه صفة على كثيرين مطابقا له سواء كان مطابقا  
في نفس الامر او لا سواء فرضه العقل او لم يفرضه فهو في  
الكليات المفيدة مثل الاشياء والامكان والعدم  
بصفة في نفسه فان صفة ذاته في الاشياء والعدم  
العقل ان يفرضه صفة على كثيرين يقول نفس الصورة توضيح

من سماعهم  
في نفس الموضوع

فيجب على ان المصنف في جزئية من منع الشركة بالنظر الى  
المصور من غير نظر الى شيء من الخارج حتى لو كان بين  
الكاتب والشركة في بيع من الخارج لم يقدم ذلك  
كلمة وقد وقع في بعض النسخ نفس خبر معناه فيكون  
في الاشياء من جهة انه جعل القسم الى الكلي  
في النقط والخط والسطح على الكلي فيكون كذا وكذا  
بعض جزئيا وكذا بالعرض البقية تسمية المصنف  
الاول في هاتين الالاف الاول ان كل جزئي اذا  
تصوره في لغة في الصورة الجزئية مما صنف في جزئي  
شاهدا لغة للصورة التي في اذن الاخرين فيجب ان  
يكون كذا الثاني ان ما يمنع نفس تصور من الشركة  
بعض جزئية المصنف جزئي لا تحتاج صدق عليه لان مقدم  
جزئي كل ما يمنع من كذا يمنع نفس تصور من الشركة  
ان لا يمنع تصور كذا من حصول صورة الشيء المعنى  
خلفه الى المصنف فيقتضي ان يحصل الصورة كذا في  
حتى نظر عليه الكلمة والجزئية في كل كذا في  
الاول في نفس شركة كذا في كذا في كذا في  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في

من المثلين فيما تقدم ان بالاشتراك مفهوم ولا انتمية  
 حتى تنفي المطابقة وان اخذنا مع اعتبار الاضافة الى  
 الحقيقة فادام اللفظ في الحقيقة دون بينهما ومن الثاني  
 ان لا يسمي كل واحد منهما ان يكون بمعنى جازم عن مفهوم  
 مشترك ويصدق عليه انه لا يمنع شركة افراد ذلك المفهوم  
 في كل واحد من المفهوم ان المفهوم ما بين الشركة  
 كل مفهوم فلفظ هو الذي لا مفهوم زيد وعروضه  
 في ذلك المفهوم معنى شركة فكيف في نفسه هو مفهوم  
 فلفظ زيد وعروضه لا لفظ بمعنى فكون ما بين الشركة  
 مفهوم ما افراد كثيرة و هو بين الاستغناء ومن جهة  
 من التصور قد يطلق على حصول الشيئ المتصل كذا تصور  
 هو بوب والاسكان في المكي قول كذا تصور ان لكل  
 بوبية الى شيئا اخر لما ان يكون تمام حقيقة او داخلية  
 له خارجا عنه والاول في المثلين بوبية هو بوبية  
 في بوبية بوبية مشتركة كالله بالنسبة الى المثلين  
 بوبية الشركة المشتركة بالمعنى المشتركة على انواع او بوبية  
 لا بوبية معا كالفرق بالنسبة الى افراد ولا كان على  
 التقسيم اشكاله بل الله تعالى التقسيم بوجه اخر استقام  
 معنى التقسيم الى المثلين بوبية بوبية بوبية

من



فقد وجد من ان كل الماهية يكون تام ما فيه ما تحته من جزئيات  
هذه الماهية او خارجها فلهذا ولد هو النوع كانه  
تام ما فيه زيد وغيره من افراد الانسان لان  
الماهية ما يجب ان يكون الوجود ما هو سوال من حقيقة  
الشيء ان هو با هو الذي يحصل له افراد ان كانت  
الماهية هي الجوارف الشخصية الغير له فلهذا ولد هو  
ما هو النوع ان تعدد افراده كان متوحد في جواب  
الشبهة وخصوصية كانه ان كان قد ولد في زيد  
وكذا ان جواب ما فيه وجزءه يكون لم تعدد كان متوحد  
في جواب ما يجب ان يكون كاشف المتوحد في الماهية  
الاعظم دون الشبهة ان ليس لها فرد اخر فلو ان  
النطق المنطبق على النفس ان كل متوحد على ما هو  
الكثير من متقنين بالحققة في جواب ما هو فكل من جنس المتوحد على  
واحد اشارة الى النوع المتوحد في النوع فلهذا ولد على كثير  
اشارة الى النوع المتوحد في النوع فلهذا ولد على كثير  
بالحققة اشارة الى النوع فلهذا ولد على كثير من متقنين بالحققة  
وقد نظر لان كل فرد انما يكون ما فيه لا ما يفارقه ولا  
الماهية من المتوحد على المتوحد في النوع فلهذا ولد على كثير  
الحقيقة كذا اذا كان متوحد في النوع فلهذا ولد على كثير  
في الجنس كانه في النوع فلهذا ولد على كثير من متقنين بالحققة

زید و عمرو و غیره الفرقون و کلمات ظاهره من قیده فقط بفرم  
و قولی جوابی است چو اضراره عن الفصل و الماتة و الموضع  
الطام و مما یجوز علیه ان یزید من حیث یوکلک  
فان فی کلمات المکتوبات منصوصا انما اوردنا ان فی کلماته  
فان الملوك جنس لا سود و فصل یکتف و فروع لکلیف  
المسند و عرض عام طمیران فاصوح هو القول علی کلام  
و ان کلامه و اما من حیثیه اخرى فیمیز ان یكون جنبا او  
فان قبل ان اراد بکثیر من المومنین و انما یخرج من القصة  
الانواع و الله و کما یقتضی انما و ان یقارن الاعمصار و قوله  
علی و احد من النعمان ان النوع المومنین و کثیر من قول علی کثیرا  
منه و انما یجب انما یوکل من الیات و المحققه و  
قد مر مراراً بانها یكون بعد الثبوت حتی لو لم یبق احد  
المسئول منه کان سوا من مفهوم الاسم فقط لا من حیثیه  
و انکان القول انما کان الکلی و اقل فیه حیثیه و حیثیه  
هو لایست یسوی الذی فوا یا جنس و فصل لانه انکان عام یکرر  
المشترک حیثیه کما لایست و فروع اخر یبائن انما فی القول  
جوابی و کسب الشکره المحققه لانه یقتضی جوابی  
یا هو من الا حقیقه و کلام النوع ضروره انما عام محققه  
المشترک که جنبا و لا یقتضی جوابی السؤال یا هو من احد کلامه

[illegible]

وانما هو لان الكليات في الوجودية مستقلة عن بعضها  
فان كانت سماء راياها تكون في حقائق غير تلك  
بعض القول على انه من ارب كذا وقوله هو ترتيب  
على انقسام الجنس الى القريب البعيد بمرتبة او اكثر لان  
المراد ان لا ينفصل على الجنس القريب لا محالة وانما هو ترتيب  
تفصيل على البعيد وكلما كان مراتب البعد قل كان  
اعنى الاشتغال على مراتب كثيرة والمضاهة ان  
لا يفرق بينه وبين الواحد على مراتب البعد لان الجنس  
مقرب جواب وكل من يفرق بين البعد جزا من هو مقرب  
بمرتبة ان يكون بين البعد وذلك ليس جنس واحد  
القريب وبمرتبة ان يكون بينهما جنس واحد  
قريب والا فربيعه وتختلف مراتب ان يكون بينهما  
ثلاثة اجزاء قريب وبعيد ان وعلى ان القياس على  
كون الجنس بهذا التسمية ومقولا عليها غير مقول لان  
هكذا تقدم على الكل في الوجودين والمقول متحد الوجود  
بالوجود في الخارج فلا ليس المراد بكونه هكذا محولا انه  
من حيث انه جزء يكون محولا بل المراد ان معروض  
الشيء هو معروض المحلية بشدة الحيوان لا تحذف بشرط  
من يفرق بينه بينا على قوح وبشرط ان لا يفرق بينه



نحصل ان شاء الله تعالى ان الحيوان كان جنس او ازاو  
بشرط ان يكون مع انما طوق شخصه و متعلقه كان  
نوعان يكون الاول مجرد الانسان و مقدمه تقدم  
في الوجود و الثاني ليس بجزء لان مجرد لا يحصل على الكل  
بالجمله بل تقدمه مجرد بالجزء لان اللفظ الاول على  
من حده غرضه الجزئية تلك و الحيوان الثاني ليس  
بالجزء بل غرضه كانه ما هو من انما طوق و تقدمه  
انفرد التام و من غير ذلك و الاول اي  
ليكن الداخل في الماهية بعضا منها تقدمه مشترك  
و بين نوع يابينا فهو فصل لان افتقار كونه تمام مشترك  
لان افتقار الاشتراك لا كونه ذاتا محولا لها و لغيره  
و انما مخصوصا بالهبة بمعنى ان لا يكون ذاتا لهية او غير  
لكن لا يوجد فيها اصل او وجودا حاضرا او محمولا بجزء  
محول فيكون فضلا عما يميز الهية عما ليس هو ذاتا  
الافتقار التام يميزه فيكون بعضا من تمام مشترك  
و كذا الهية و لا يكون مباينا له و هو ظاهر لا اخص  
بطلان او من وجه لا تنافي تحقق بدون مجرد بل  
من امتياز الاربعة و تمام مشترك بين الهية  
و بين نوع يابينا اي ان لا يكون ذاتا تمام مشترك

المشترك دون نوع آخر مما ينشأ عنه انه اذا كان  
 بعض كونه ذاتيا لتمام المشترك هو نوع مشترك  
 واما النسبة المفروضة وانه تلك النوع ولا يكون تمام  
 المشترك بينهما لان التقدير ان ليس تمام المشترك  
 من تلك النسبة وبين نوع مما ينشأ له من كونه بعضا  
 منه من ذلك النسبة وبعده ان الكلام السابق حتى يتبين  
 ما يوجب الازم ان النسبة هي تلك النسبة من اجزاء  
 غير متناهية فيمتنع تعيها مع ان الكلام في النسبة  
 والمقولة وقيل ان وقع بين التقدير كثر من الاعتراضات  
 الا ان يقال ان يكون لتمام النوع النسبة من نخطط بها  
 مشترك بين النسبة ونوع مما ينشأ له ويكون ذاتا لتمام  
 اعم من تمام المشترك الاول كونه ذاتيا له ويطرح  
 الثاني الذي ياراد تمام المشترك الاول من تمام  
 الثاني كونه ذاتيا له ويطرح الاول الذي ياراد تمام  
 من تحقيق ما نشأ تمام المشترك الثاني النوع الاول مشترك  
 على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثلا يكون الثاني اعم  
 من تمام مشترك بين الانسان والوحش والجماد  
 كونه ذاتيا له والنسبة انما ينشأ له واعم من تمام مشترك  
 بين الانسان والجماد كونه ذاتيا له والنسبة انما ينشأ له

انما هو مشترك بين النوعين  
 وهو مشترك بين النوعين  
 وهو مشترك بين النوعين

له من جهة ان يشترك الاصل في دو الشبهة ذاتي له يوجد  
 في الخارج مطلقا ويكون منتصب القاعة فلا يكون تمام  
 المشترك بين الاصل في دو الشبهة الجسم المنتصب  
 القاعة ذاتي في اعم منه لشبهة النفس واعلم من مجموع  
 لشبهة مشتركة فلا تـ ولا اعتبار الى المساواة فخطي  
 جنس جنس البنية لا يجب ان يكون لما لم يكن لا يكون  
 تمام المشترك بينهما وبين نوع تاك الجسم الذي هو  
 يقال لذاتي في كل مراد ان كان في جنس بيان لجميع  
 ما حصل من التمامات بسبب ان كان فضلا لا فائدة  
 البنية في كونها من جهة الجميع الا بيات ضرورة  
 بسبب ان لا يقول في هذا ان براسه فخره ان الذي  
 ان كان تمام المشترك كان جنس او لا كان فضلا  
 ليس بجزء لجميع الا بيات لوجود بسبب كثيرة ولا حاجة  
 الى ان مقتضات ولو سلم فحينئذ لا تـ الى السواء  
 ولا يقع الجميع في الذات في كل نوع ان جنس لا يكون فضلا  
 فيهم مشترك بين الماهية وبين نوع اخر جنس لا يكون  
 في ايات بيان تمام المشترك كان فضلا فربما يلحق  
 اصل تمام مشترك بين الماهية وذلك النوع ليد  
 ذاتي في جنس من مجموع بيات كنه جنس

في جنس  
 في جنس مشترك  
 مشترك

في جنس مشترك  
 في جنس مشترك



الوجود والوجود ليس ما هو قد ينفك عن كنهه كان الذات الذي  
ميسر تمام الشترك اي سوار كان متصفا بالماضي او  
من تمام الشترك مساو بالذات متصفا بالماضي  
بشركا اعني اذا كان متصفا او من متصفا اعني اذا كان  
بعض من تمام الشترك مساو بجزء من جنس اعني اذا  
كان من جنس ليس له وجود اعني اذا لم يكن له جنس  
لان الاول لم يدل الا على انه يميز بينه وبين غيره  
والثاني على انه يميز ما عن جميع الشاركان اعني يكون  
هو من الشاركان متصفا بجنس من يكون كوني فصل  
في جنس او ما كان في ذلك الذات الفصل للمنه لتمام  
جنس بالفصل الا اذا لا يكون تمام الشترك وتسمى  
بجنس من جنس لتمام الشراكه لا مثل الشراكه  
بجنس ان كان مثلا لان الشراكه لا جزاء لتمام  
او لتمام الشراكه من جنس متصفا بجنس او لتمام  
بجنس الفصل في كل كمال على كل ما في جواب اي كمال  
بجنس من جنس بجنس الشراكه في كل ما في جواب  
بجنس من جنس بجنس الشراكه في كل ما في جواب  
بجنس من جنس بجنس الشراكه في كل ما في جواب  
بجنس من جنس بجنس الشراكه في كل ما في جواب

بقدره على ان ياتيكم من الله ما تشاءون

هو مما يميزه عن الشار كاستغناء الوجود فخرج بقوله في جوارحه  
 شئ من الجنس والاشخاص والعرض العلم وقوله في جوارحه  
 اخرج ذاته وذات حقيقة التي حقه لانها انما تغيب العرض في  
 انما على الشئ ليس الحقيقة الحقيقة كالفصل في تركيب  
 الحقيقة الحقيقة كالفصل في الحقيقة وانما قال سهل بن  
 يقال كان سائر الكلمات لا نتم ذكرها ان الفصل في  
 اخرج من الجنس فكان نقطة ان يترجم ان الفصل في  
 عليه لا يتنازع محل العلة على المحلول فيخرج فقط سهل بن  
 بقا العلم وان كان الفصل في الحقيقة في الحقيقة فانما  
 في جنس الوجود فتركيب ما حقه كالفصل في العلم في العلم  
 او الفصل في العلم في العلم بين كل من الفصل في  
 لانه وان يميز الحقيقة على تركها في العلم وبكل علم  
 جوارحه في الوجود هو العلم ومن الشئ في العلم  
 الفصل في العلم الشار ك في الجنس حتى ان كل ما يكون في  
 يكون في الجنس في العلم في الوجود لا يفتقر الى التميز في  
 والآن في العلم ان الفصل في العلم في العلم في العلم  
 من الفصل في العلم في العلم على العلم في العلم في العلم  
 الفصل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

و لا كان يميزه عن الشاركا تنوع الوجود  
على افعال تركب كشيء من ابرين متساويين ولم  
يترتب له اهل الصفة في تقسيم الفصل في القريب  
و البعيد و جعل القريب كان ميزا عن الشاركا  
في الجنس القريب كان مطلقا و البعيد ما كان ميزا  
الشاركا كانت في الجنس البعيد كالمتساويين و لا في القريب  
ميزا الشاركا كانت في الجنس البعيد و البعيد ما كان  
من جنسا و كون يميز الفصل عن الشاركا في الوجود  
على فصل المذكور انه هو على تفصيل الاطام الكلام  
و اما على تفصيل الحكم المحقق فيقضي عليه لانه قال  
في الفصل يميز الشاركا عما كان في الجنس فقط او عما  
كان في الوجود سواء كان منه و كان في جنس او لا  
و في فصل الشاركا ان مقتضى كونه كالمساويين هو ان يميز  
و يميز الشاركا كان يميز عما كان في الوجود و انما  
يكون جنسا بالجنس كان مطلقا لانه من جنس واحد  
على غير صفة ان كان لا يكون مثلا فهو يميز لانه من جنس واحد  
و يميز الشاركا عن مميزات له من خارج ما يشاركا في الوجود  
و يميزه من الخارج و قد يستدل على انتفاع تركب لانه  
عن ابرين متساويين و عين بر جميع الاول لانه لا يميز

و لا كان يميزه عن الشاركا تنوع الوجود  
على افعال تركب كشيء من ابرين متساويين ولم  
يترتب له اهل الصفة في تقسيم الفصل في القريب  
و البعيد و جعل القريب كان ميزا عن الشاركا  
في الجنس القريب كان مطلقا و البعيد ما كان ميزا  
الشاركا كانت في الجنس البعيد كالمتساويين و لا في القريب  
ميزا الشاركا كانت في الجنس البعيد و البعيد ما كان  
من جنسا و كون يميز الفصل عن الشاركا في الوجود  
على فصل المذكور انه هو على تفصيل الاطام الكلام  
و اما على تفصيل الحكم المحقق فيقضي عليه لانه قال  
في الفصل يميز الشاركا عما كان في الجنس فقط او عما  
كان في الوجود سواء كان منه و كان في جنس او لا  
و في فصل الشاركا ان مقتضى كونه كالمساويين هو ان يميز  
و يميز الشاركا كان يميز عما كان في الوجود و انما  
يكون جنسا بالجنس كان مطلقا لانه من جنس واحد  
على غير صفة ان كان لا يكون مثلا فهو يميز لانه من جنس واحد  
و يميز الشاركا عن مميزات له من خارج ما يشاركا في الوجود  
و يميزه من الخارج و قد يستدل على انتفاع تركب لانه  
عن ابرين متساويين و عين بر جميع الاول لانه لا يميز

البتة حقيقة من اشیاء البعض الى البعض اشیاء كقول  
 و قد زاحج احد ما فخط بخرج ما خرج لاننا وانما  
 نسب و بان و هو انما منع الوجود من اشیاء كل الى  
 الا فوجوده افر كما لم يولد و الصفة و منع لزم انما  
 مرجع لوزان يكون في مفهوم احد ما فبقية احوال  
 غير ممكن انما وان نسب و بالي الصفة و تفار ان نسب  
 و انما ان من نفس الوجود كما لم يولد و تركب من اشیاء  
 في حد ما انما كان عرضا كان العرض هو ما لم يولد  
 بالواسطة انما الكلام في انما هو الوجود و انما كان هو انما  
 هو نفس الحقيقة كان الوجود عين الكل و لزم تقدم الشيء على  
 نفسه و انما كان في نفسه كان الشيء جزءا لنفسه  
 و لزم جزء و انما كان في نفسه و هو كقول عليه كان عرضا  
 انما الوجود الخارج ما عرض يكون جزءا هو في نفسه  
 حقيقة هو ما لم يولد و حقيقة هو هو تركب من الامور  
 المتساوية من الوجود احد ما و ذلك الشيء و ذلك الشيء  
 ان يكون ما عرضا لنفسه فتبين ان يكون العرض  
 هو الامر الا من المتساوية من انما يكون العرض  
 ما عرضا من انما كان هو هو تركب من اشیاء و  
 شيء عرضا هو الوجود الذي حقيقة او سب و منع

الجواب في  
 انما العرض  
 انما العرض  
 انما العرض  
 انما العرض  
 انما العرض  
 انما العرض

ان يكون اثارها لنفسه فتعين ان يكون لها عرض فيكون  
الاعراض من باب فلا يكون العلة من تمامه خارجا عن نوع  
وجوابه منع استحالة ذلك في الاعراض من بعض المحال الخارج  
ان كل متبعية مركبة من جنس الفصل فهو بالنسبة الى  
احدهما خارجا عن تمامه كالانسان الحيوان او الفاعل  
الشيء من ان يخصص في ردو اما الثالث اقول ان كانت  
من اقسام الكلوي هو ما يكون خارجا عن متبعية ما تحت  
البرهانيات وهو ان امتنع انفكاكه عن اللاحقة الماخوذة  
من حيث هي في اوسع عرض من العوارض هو العنصر  
والله هو الذي هو المفروق واللازم ان كان امتناع انفكاكه  
من اللاحقة من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض  
فهو لازم اللاحقة كالانفكاك فان وان كان مع تحريم  
مفصوله من كين انفكاكه من اللاحقة من حيث هي مفصولا  
او جود كانه لو لم يمتنع انفكاكه باسكان الانفكاك  
عن اللاحقة من حيث هي ليصح جعله لازما للمتبعية  
واللازم اللاحقة للزم الوجود ضرورة وانما اخذنا المتبعية  
في تفسير اللازم اعلم من الجوده والضرورة ليصح جعلها لازما  
في وجود قسماته واللازم مطلقا اما بين وهو اللازم  
الذي يكون تصور مع تصور اللازم كافيا في عدم الوجود

[illegible]

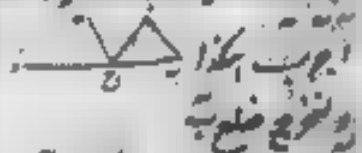
والمساوي بيان لقائمتين لا ناقصين خط وخط  
لغيره المحدث فائتان فيكون زاوية آت وخط  
من قائمتين بمقدار زاوية آت و زاوية آت  
اصغر من قائمتين بذكر تلك المقدار بمقدار يكون  
آت و آت بمساويين فيكون الخطان المستقيمان  
الذين اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين  
فما بين اثنين المدين كانا بحيث لو اخرجنا الى  
بم تلاقيا في جهة ولم يتفاوتت بعد من خط  
على خط آت بجهت هكذا خطين المستقيمين  
اخرج وخرج منساويان فكل مجموع الزوايا الاربع فيما  
بين المتوازيين معا وانه لا يجمع فوائدهما من ذلك  
من هذه الاربع في كل من خطي خط وخط قائمتين  
والا كما ان في جهة اصغر من القائمتين فبهم تلاق  
المتوازيين في تلك الجهة كما ذكره اقليدس في المصداق  
من هذه كل خطين مستقيمين متوازيين اذا وقع عليهما  
خط مستقيم وكانت الزاويتان الداخلتان في احد  
جهتين اصغر من قائمتين فانها يلتقيان في تلك الجهة  
وان اخرجنا من تلك المتوازيين مجموع زاويتي  
خرج وخرج في مجموع زاويتي خرج وخرج لان كلا

المساوي

المساوي

ح

من المثلج بين خطي مشتركة إذا استقطنا من مركز المشترك  
 احسن زاوية سب زج المشترك بين المجموعتين بقية  
 زاوية الزج و اخرج من المبدأ لثان متساويتين  
 في اولا كان مجموع اب مساويا لمجموع ا ج كان  
 سب متساويا ل ج و هو المطلوب و ايضا زاوية ه ر ب  
 متساوية لما بين المتوازيين كذا وية ق ح و الداخلة كذا  
 افضى ه ر ب الخارج ه متساوية ل ق ب لثان متساوية  
 زج المتساوية زاوية ق ح و لثان الزاويتين المتساويتين  
 فمتساويتين ه ح و الح كين متساويتان و زاوية ه ر ب  
 ه ح و لثان مشترك بينهما مع كل منها كذا متساويتين متساويتين  
 باسقاط المتوسط المشترك اذا انقرضا فلهذا



ا ب ب هكذا  
 في خروج ضلع ب  
 ب الى د و لثان من نقطة ب خط ب د موازيا لخط  
 ب ه ا زاوية ا ب د متساوية زاوية ا ك و ه متساوية  
 و زاوية د م و متساوية زاوية ب ك و ه خارجية  
 و داخلة فان جميع زاوية ا م د مع زاوية د م ب  
 و زاوية ب م ا و زاوية ا م د مع زاوية د م ب  
 م ب متساوية لثانين لا يمكن ان يكونا مجموعا



از زمان ثلث به اختصار ثلث است و به ثلث  
چنانچه میگویند مع هر مساوی است که آن مع مساوی  
چنانچه مساوی است و به ثلث اما در اینجا به  
بقلل قول البین که بقدر علی کیون تصور و مع تصور  
بجزم کافی است بجزم بالجزم بقلل علی لازم نمی  
بجزم من تصور بالجزم تصور و به حصول بجزم بالجزم  
بصرف الواحد لا یثنی لانه بجزم من تصور بالجزم  
تصور ضعف الواحد بجزم بگونه لازم لا یثنی  
باینکه به بعضی تصور که کما کان تصور بالجزم و به  
کافی است تصور لازم و بجزم بالجزم بعضی است که بقدر  
اینکه شش و بعضی است که بقدر این شش و غیر تصور  
بالجزم لکن بجزم بدون تصور لازم مع کما تصور  
تصور لازم کافی بالجزم و به انعکس که از این کیون  
بالجزم موقوف علی انسیاب تصور لازم و به  
بعد تصور بالجزم باینکه بعضی است که از این  
باینکه اول لانه کما لا یکنی تصور آن بجزم بالجزم  
لا یکنی به تصور بالجزم و به و لا یکنی و بعضی  
بعضی از این باینکه یا باینکه یا باینکه یا باینکه  
باینکه یا باینکه یا باینکه یا باینکه یا باینکه

بجزم

ق

في نسبة العرض الخارج قد يكون دائما غير زائد على  
 وهذا يندفع الاعتراض من التقييد الى جميع الزوايا  
 وبطلان خبره من غير ان يكون ممكن الا لشكك ممكن  
 في تلك الصلة بين دم له وكل واحد اقول انما  
 من التية سواء كان لازما او متعارفا اما خاصية  
 عرض عام لانه ان اختص بالزاد حقيقة واحدة  
 والا فالعرض العام فاني اخذ كلية مقول على الحقيقة  
 واحدة فقط قوله لا عرضيا من حيث كذا كقول  
 واحدة يعبر عن النوع الا غير وغيرة عن بعضهم على  
 لا يكون الا النوع الا غير والخصوف على انها تكون  
 حتى على وتولد فقط انما من جنس العرض العام  
 وتولد قوله لا عرضيا اخر من النوع الفصل والعرض العام  
 كل مقول على الزاد حقيقة واحدة وغيرة قوله لا عرضيا  
 حيث يكون ذلك مقوله وغيرة اخر من النوع الفصل  
 ومختلف وقوله لا عرضيا من جنس من قلت تعريف  
 العرض العام صادق على خواص الاجسام كالاشياء  
 فانه يقع على الزاد الذات والعرض غيرهما نفس الحقيقة  
 التي تجعل الاشياء بالنسبة اليها خاصة بها كبريان  
 انما يجعل عليه فقط لا على غيره فاذ النسب الى الذات

بأنه من المطلق عليه وعلى غيره كانت مضافا لما  
هو أصل ان فيه من حيث هو ككرداد في التعريف  
فلاش من حيث المضافة على الحيوان خاصة وعلى  
الإنسان عرض عام بل كل من الخمسة بالنسبة إلى  
الحيوان بالنسبة إلى مفومات الحيوانات والناطق  
بالنسبة إلى مفهوم هذا الناطق وذلك وعلى غير التعريف  
نوع حقيقي فاعلم ما تقدم ان الكلمات خمس لانه ان كان  
تفصيل ما بينه بمزايات فهو النوع والامكان داخل فيها  
في مكان تمام التشريك بين ما حوته النوع وآخر فهو  
وان فهو الفصل والامكان خارجا عنها فان اختلفت  
واحدة فوفاقة والا فله العرض العام فالأمر من حيث  
هو النوع الحقيقي والخاصة الحقيقة وقد عرفنا ان الخاصة  
يقال على عرض يخص الشيء فبالإضافة كالأشياء بالنسبة  
بالنسبة إلى النباتات وتسمى الخاصة الإضافية والنوع  
سببي فان قيل قد نسجنا إلى الأقسام والمفادق  
لما إلى الخاصة والعرض العام فتكون الكلمات سبعة  
فما قلنا ان كل من الخاصة والعرض العام سواء كان  
أو مفادقا فله مفهوم واحد وتسمى الكلمة تسمى مفادقا  
أحد إلى الأقسام والمفادق والاشياء إلى الخاصة

العام الا انه لا يرد به بل قوله وهو اما خاصة او عرض  
عام وكل منها لخاصة وهو التبيين على ان كل من هذه  
والعرض العام يكون لازما ومفارقا بخلاف كل عرض  
فان رجح اما للذم او مفارقا اليضا اما خاصة او عرض  
عام فالأخص في النفس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل ان  
الخارج القسم ثم اعتبر نسبة كل منها باعتبار انه ممكن  
على حقيقة واحدة او اكثر كان الخارج بهذا الاعتبار مقصرا  
في التعبيرين في الكل فيكون متنع الوجود او لا يكون  
ان ان المقابلة الكلية امكان فرض صدق على كثيرين لا  
عليه بحسب الوجود او الكل بحسب الوجود اما ان كان  
متنع الوجود كشرك الباري لا يمكن الوجود وهو اما ان  
يوجد في الخارج كالعقائد او يوجد وحده اما ان يكون  
من واحد او كثيرا او الاول لا يكون مع امتناع فرد آخر  
كمنه الباري فانه كل واحد من ذاته مع وجوده وبتنوع  
غيره واما مع امكان مفهوم الشمس ارضي الكوكب الناري  
فانه مفهوم يوجد منه في البنية العظم فقط مع امكان  
تعدد داني في ما يكون ازاده كثيرة متناهية العدد  
كالكواكب السيارة فانه كل واحد من هذه في السبعة افر  
متناهية العدد بمعنى انه لا ينشئ الى حد الوجود جهة فردا

انما لا يعني ان الافراد البقرات هيية تكون موجودة  
 دفعة واحدة وذلك لعدم انفس الى طقة افان  
 كلى لا يفتى ازاوه الى حد لا يوجد بعده فرد اخر  
 دفعة دفعة فقول له كالكواكب السارة والنفس  
 لا زاد الكلى التا من الافراد غير التا من تن قبل  
 بالكل في هذا التقسيم الكلى بالمكان من حق لم يصح  
 وجوب تمامه وان اردت الكلى بالمكان العام  
 لم يصح جعل المنع قبالة لانه كالمشهور الوجوب  
 دفعة دفعة لا يمكن الوجود بالمكان العام  
 العام من جانب الوجود معناه سلب ضرورة عدم فهو  
 يعجز الوجوب دون الاستناع كما ان لا يمكن العام  
 جانب عدم هو سلب ضرورة الوجود يعجز الاستناع دون  
 الوجوب وان الله يعم الجميع فهو مطلق لا مكان العام  
 بعض سلب الضرورة عن احد الطرفين اى الوجود او  
 عدم وهو البحث الثانى اقول اذا قلت ايمان  
 كلى فتشكك امره فمئة الاول ايمان كما نرى كتابا من شيب  
 اى مع قطع النظر من سائر العوارض والثانى ان  
 الكلى اى كالمشهور نفس الصورة من الشركة التا  
 من ايمان الكلى وتغاثر هذه المخومات غنى عن

وهذا هو السبب في كونها لا تسمى طبيعاً من الطبيائع وحقائق  
من الحقائق وذلك ان منطبقاً لانه المعلوم منه في  
المنطق وحقائقه على كونه مركباً يعتبره العقل  
يكونه كلياً ليس كلياً منطقياً اراده ان الكلي يعنى  
الكل ان كلياً هو المنطق الا انه يوقل الكلي هو ان  
ما صدق عليه الكلي بعد ذلك ذلك ليقين العبارة  
في المنطق ليس كونه كلياً وبقاؤه انما قال به ان  
هذا منضمه في نفس الحيوان ولا مفهوم الكلي  
والفرد غير ما كان كذلك اذا قلنا زيد جزئي فذات  
من حيث يمنع الشك في جزئي طبيعي مفهوم جزئي  
يمنع الشك في جزئي منطقي والمجموع المركب منها عقل  
فما هو من نفس الحيوان المعروف في المنهج من حيث  
جنس طبيعي مفهوم من نفس الكلي المتقول في جواب  
على تسعة الحقائق من منطق والمجموع مركب عقل  
اذا قلنا ان نوع وانما على فصل من صفات  
معرض عام فان قيل الذي يميز بين كلام المقوم هو ان الكلي  
هو طبيعي هو الماهية من حيث هي في ذكرا الجنس الطبيعي  
والنوع غير ذلك لانهم مبروا باننا اذا قلنا الاصل  
في من حيث هي هي طبيعي فذا قلنا هي من حيث هي

حيث هي من جنس طبيعى وعلى هذا القياس هو من جنس  
مفهوم الطبيعى من يكون معنى الكللى الطبيعى هو  
جنس الطبيعى والنوع الطبيعى فربما يكون معنى الطبيعى  
جنس طبيعى من يكون الجمع عبارة عن مفرد واحد  
من حيث هو من فلان هذا التعليل صحيح بالنسبة  
لأنهم قالوا اذا قلنا النسبة كلية فمعنى جنس  
فهم يميلوا الكللى الطبيعى عبارة عن النسبة من حيث هو  
مطلقا من جنس الحكم عليها بالكلية وسبقه بذلك  
ان الكللى الطبيعى هو النسبة المفردة بالكلية الموصوفة  
بشيء من جنس اى من غير ان يواضع شيئا اخر فانها  
ولا دخلنا فيها فصار لكللى الطبيعى من النسبة الحكموم عليها  
بالكلية الموصوفة بما مع قطع نظر عن سائر الحكموم  
والجنس الطبيعى هو النسبة الموصوفة بالكلية مع قطع نظر  
عن النوع الطبيعى هو النسبة الموصوفة للنوعية كالكلى والكللى  
القياسى بل هو فاذا قلنا حيوان كللى فهذا هو اربعة  
حيوان من حيث هو هو ومفهوم الكللى هو ان النسبة  
بالجموع ان كل شئ قائم على شئ طبيعى وان شئ طبيعى  
قائم على شئ من جنس الطبيعى بالعرفه من حيث هو  
فانها فربما يفرق بين النسبة والقياسى هو وان كان

من اريد التكميل ولم يكن لهم قوام في خطبه استعملوا حرفي  
القياس و قد اناك اموالته و هذا المصنف  
في محكم القدر بينه و قد عرفت ان الشيخ في الشفاء  
الطبع هو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يعمل  
منه شيئا من جنس و قد قال الاموي في البيان ان  
الحيوان من حيث ذاته هو ذو فقه له انما هو من حيث  
كلها بل هو من ترك هذا الفقه اعنه على احواله  
فان فقهه قد ظهر مما ذكرت ان المفهوم قد  
لا يمنع نفس تصويره من الشك في تعريف الكليات المنطقية  
و قد ايقظت هذه الكليات الخمس انما هي  
مساوطة ان هذه التعريفات باسرها صادقة على  
الطبيعات العقلية و هو ظاهر فيهم الاستغناء عن  
انما يرسم ان استغناء هذه عن هذه على شئ لا يصدق  
انما هو و الطبع العقل لا يصدق عليه المنطق بل  
الاعتراض على هذا و هو على الكل ضرورة ان  
مفهوم لا يمنع الشك و كل يقال على ثلاثة اقسام  
ما هو و كذا المجموع المركب من حيوان و الكليات الخمس  
فان كلياته الثلاث متفارقة بحسب المفهوم من  
انما يصدق حيوان نفس مفهوم الكليات المنطقية او ينسب



المنطق لا يجب الذات لا يشترط يصدق عليه مفهوم الكل  
المنطق أو الجنس المنطوق به إذا كانا إذا عرفت أن الأبيض  
بعض اللون المنفرد ليس مفهوما على جسم اللون  
لا يجب الاستقاض اعلم أن المفهوم الذي لا يشترط  
هو كل منطلق من حيث هو به المفهوم ذاته من حيث  
أنه تعرض له الشر كد بين الكلمات العارضة لا  
و العارضة للفرد من غير ذلك فهو كل طبيعي من  
حيث أنه تعرض له الجنسية للكليات الجنس المنطقية  
فهي جنس طبيعي من حيث أنه فرع من المفهوم فهو  
فرع طبيعي وكل واحد من الكلمات الجنس المنطقية  
جنس طبيعي من حيث جنسية لأواحد من الكليات  
التي فرد كل نوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكل على  
هذا القياس من حيث الجنس من حيث اشتراكه بين كل من  
طبيعي من حيث كونه نوعا من المفهوم نوع طبيعي طبيعيا  
مع قطع النظر عن العوارض تعطى له أسوا من واحد  
تمت يصدق على كل واحد من زيد وعمرو وكبر أن الإنسان  
هو حيوان ناطق الكل المنطوق به على اسمه و هو واحد  
مفهوم كنهه الكل وذاك اعني الكل العارض له  
و الكل العارض للفرد من غير ذلك أفراد موضوعه كزيد وعمرو

و الجنس المنطقي يعطى اسمه و محده ازاد مفهوما كذا  
 الجنس و ذاك و نفس من صفة كذا الحيوان مثلا انواع  
 الموصوف او افراد كذا لان و النفس و ذاك و محده  
 و المنوع المنطقي يعطى اسمه و محده ازاد مفهوما كذا  
 و ذاك نفس من صفة كذا لان كذا افراد من صفة كذا  
 عرو و معنى النفس فان الكل الطبيعي اقول جرت عادة  
 القوم بان يثبت وجود الكل الطبيعي و المكان خارجي  
 و الحاصل كونه فاشد فحصل يادى نظر بحدوثه و غير  
 فان البحث عن انها موجودان او سعة و كان غامض  
 و الكل الطبيعي كالحوان مثلا موجود لان جزء من جزء  
 موجود في الخارج لان الشخص عبارة عن الهيئة مع قبه  
 و الشخص جزء الموجود موجود بالضرورة و فيه نظر لان  
 لا يتم ان المطلق جزء خارجي من الشخص بل جزء من  
 و لا يتم ان يكون جزءا من الخارج و انما كان المطلق جزءا  
 من الاشخاص و هو معنى واحد من انصافه بصفة متضادة  
 او جرت في زمان واحد في امكنة مختلفة ضرورة ان  
 حصول الكل في مكان يجب حصول اجزائه الخارجية فيه  
 و الحق ان الكل الطبيعي موجود في الخارج بمعنى ان الخارج  
 شيئا تصدق عليه التسمية التي هي غير الكلمة بالاشتراك

كانت كليا طبعاً كرتيد وحرور وذا طو والبياض والشيء بقوله  
ان الطبيعة التي يعرفها شئها كك ليعلم ان العقل  
موجود في الخارج واما ان يكون المنة مع انفسها  
بالكلية واعتبار وجودها موجود في العقل دليل عليه  
به من العقل ما كنه بان الكلية تافى بالوجود في الخارج  
والا الكلي المنطق العقلي في وجودها في الخارج  
فمن قال بوجود الاضافات عقل بوجود المنطق في  
القول بوجود العقل كونه مركب من  
الطبيعي هو جود في الخارج و من نفسه مع وجود  
و من عدم العقل فرة عدم احد جزئية والنظر  
في كنه خارج عن المنطق لانه انما يبحث عن احوال المحلولة  
المشكورة والتدقيق من حيث انه يصل الى محمول  
لا يتبين على وجودها في الخارج كالكليات او كالكليات  
انما نسب احد بها الى الاخر بالتصادق فحينها لا تضاد  
عديم وخصوص مطلق او عموم وخصوص من وجه  
كل من ان صدق كل شيئا على ما صدق عليه الاخر كما لا يصدق  
فحينها واما وان صدق على كل شيئا على الاخر فليس  
كالكليات والذات هو عام وخصوص مطلق والتصادق  
كل من ان صدق عام والاخر خاص والذات صدق كل شيئا

على بعض صدق عليه الاخر كما الحيوان والابيض فما علم  
وخاص من جهة المعنى ككلامه من جهة الشغل الاخر  
لغيره عام ومن جهة كون الاخر شاملا له والغير  
ولا بد بينهما من تصادق وتضاد في نفسهما  
والمصدق كل عدل الاخر والا فاما متباينان متباينان  
وهذا ككلامه لا يصدق شي منها على شيء ما صدق عليه  
كالاشياء الخسوف انما اعتبر النسب بين الكليين لان  
الاشياء الخسوف غير متباينين متباينين والكليين  
الى غير ذلك من غير ما ان كان قبله فله نظر لان  
اذا كان ضاحكا فذا الان وهذا الضاحك متباين  
الانسان والضاحك غير متباين بل متساويين  
الانسان الكلي ليس متبايناً للرجل من الضاحك بل اعم  
فكبري المعلوم من جهة الكليين فلهذا اعتبر الكليين  
والمعقوب هو ان يكون تقضي الشئ للذين هما  
كانت الممكن انهم غير متباينين متباينين متباينين  
من جهة انهم اعم انما كليات او الصدق على شئ  
معلوم كل من نسبته على الوجه المذكور لانه المعقوب  
ان نسب الصدق يجب ان كان المعقوب التقدير والتقدير  
كونهما ككليين مكن الفصل ان يفرق كذا فاما صدق على

الاشياء الخسوف

الاشياء الخسوف

ان

في صدق ما عليه فيكونان متساويين لا نقول  
 ان لم يكن المعنى في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر  
 لم ينطبق لانه يمكن للعقل ان يفرق صدق واحد من  
 على حين لا يفرق صدق اخر المتساويين على غير الامر  
 وصدق الخاص على غير افراد العام وان كان ذلك  
 المقروض محالاً بل جواب ان التقيضين يكونان كليتين  
 لا بهما من صورة واحدة في العقل بل بالذات  
 وشئ من حيث انه صورة واحدة في العقل  
 عليه الامر ان التناقض من ان  
 صادق على شئ في غير من ولا تافض لغاية جنس كذا  
 وتطلب في صدق بهما لا يكون كذا في القضايا حتى  
 يترتب الموضوع نفس الموضوع في التقيضا المتساويين  
 انما اشتد بينهم ان تقيض الشئ في نفسه وبه نسبة  
 المفردات ليس بظاهر الاستقامة لان التقيضين في  
 المفردات يجب ان يكونا بحيث لا يصدق على واحد منهما  
 على موضوع محل الواطاة لم يصدق على الآخر بل  
 يصدق على كل واحد وجب على كل الآخر عليه و  
 معنى امتناع اجتماع واقتضاها في رتبة الشئ ليس  
 المتأثرة لان الفرض موضوع لا يصدق عليه لانه

في العقل وصدق  
 انه يمكن التقيض

حل

التقيضين

هذا لا يصدق عليه انه رفع الالف ان اذ ارفع لا يصدق  
 على الجوزاء صلا بل نقض الشيء المفرد ليس ذلك الشيء  
 انما هذا المقوم لا يصدق عليه فقيض الالف انما  
 مقوم ما ليس من ان كما ان الفرس او غيره مما يصدق عليه  
 شيء ليس من ان فلو انقضيت شيئا من مركب  
 فقول نقض الالف وبين متساويان معناه ان  
 على انما الالف وبين صدق عليه نقض الالف لا  
 نقض الالف على احد النقيضين لم يصدق  
 النقيضين بل عليه فيصدق احد الالف وبين  
 الالف وبين متساويان هو ان لا نعم انه لم يصدق  
 صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيضين  
 نقض صدق عليه احد النقيضين صدق عليه  
 الالف وبين متساويان السبب في ذلك ان  
 النقيضين صدق عليه النقيضين الالف وبين  
 الالف وبين متساويان يكون كل من الالف وبين  
 متساويان الموجودات المتحققة والمقدرة فلا يصدق  
 نقضه على شيء لا يصدق الالف وبين دون الالف  
 ووجه ما قرآن الصدق المقترن مع الالف وبين  
 متساويان الالف وبين متساويان الالف وبين

كما قاله  
 النقيض الآخر

هنا

نقضنا على الصورة مما قلناه العقل في جميع النطاق  
 نقضنا العام انقول نقض العام مطلقا انقض من  
 الاخص بمعنى ان كلما صدق عليه نقض العام صدق  
 عليه نقض الاخص ليس كلما صدق عليه نقض الاخص  
 صدق عليه نقض العام اما الاول فلانه لو لم يكن  
 مطلقا نقض العام نقض الاخص لكان بعضه هو نقض العام  
 حين الاخص فيتم صدق الاخص بدون العام وهو  
 محال ولا يخفى ورود مثل النسخ السابق في نقض العام  
 يمكن كل من نقض العام نقض الاخص لكان بعضه نقض  
 العام حين الاخص بل اللازم ان لا يتجزأ اي ليس  
 يكون نقض العام نقض الاخص في جميع النسخ هو مبني  
 لبراز ان يكون العام اعم ابراست مما يجمع الاشياء فيكون  
 نقضه على شيء اصلا وبجواب مثل مرادنا ان نقض  
 لكان كل نقض الاخص نقض العام ثم صدق الاخص على كل  
 فيراد العام بكم كس نقضه بكم ان نقضه انما هو  
 نقضه وحينئذ لانه كلما كان كل نقض العام نقض الاخص  
 فهو كان كل نقض الاخص نقض العام ثم ان نقضه  
 فيتم نقضه اي العام والاخص صدق الاخص على كل العام  
 فيتم نقضه على الاخص فيتم نقضه لو كان نقض العام

اخص صدق و کمال پس ممکن عام خود پس ممکن خاص  
 و معلوم آن کمال پس ممکن خاص خود اما واجب است  
 و کمال واجب او متنع خود ممکن عام فکل پس ممکن عام  
 خود ممکن عام و نه از مح فان قلت علی القاعدین  
 من اضا حکم و لا ن و ماشی اعم منه و هو مع  
 لا یصدق کمال لریض حکم او پس مباشر خود پس  
 فان العبرة بقتضیه ان یكون صفة صریح بالفعول  
 فان بعض لیس بها حکم ان مباشر بالفعل فوات قیمة  
 و صریح و لا ن و هو اضا حکم بهیمة تقیضه مای  
 بضا حکم و الا اعم من لا ن و هو ماشی بهیمة تقیضه  
 و یسوی بشرطها و نه همان بعض اصدق علی الفعل  
 انه لیس بضا حکم اصلا و لا مباشر اصلا فهو ان و حاصل  
 باشد لا بد از اخذ تقیض الموقوفات من رعاية شرائط  
 صما اکن کمال و الا اعم اقول لوقف الا اعم من شئی بر وجه  
 بین تقیضها عموم کان از حکما کلیا علی نفس علی شیخ  
 من اشتغال من المطلقات المستعجلة بالمعوم کلیت  
 و اکثر فرود بران و اذ لیس بین تقیضها عموم کما  
 لکنیم الکلی فلا یضرب ثبوت العموم فی بعض الصور  
 و اذ هنا مطلق العموم و نه اعم من العموم مطلقا



مطلقا وخرج منه وبقوله اصله يعني لم يثبت  
 في تقضي الامرين الذين يتبعها عموم وخصوص من وجه  
 يكون بينهما عموم لا مطلقا ولا من وجه لكن بين  
 الاعم مطلقا والتقضي الاخص كالحيوان والالوان  
 هو ما من وجه تضاد قضا في الفرق بين وجه  
 بين الالوان في الانسان والكلب في المجموع  
 بين تقضيها اخص تقضي العام وحيث انهما كالحيوان  
 والالوان يتباينا كليا ضرورة استنتاج وجه من  
 بدون العام والتباين الكلي بين المفهومين ياتي  
 انعم مطلقا كان او من وجه لانه عبارة عن صدق  
 كل شي بدون الاخر في جميع الصور بحيث لا يكون  
 تضاد في اصله ثم لا كان بين الاعم والافضل من وجه  
 تباين من حيث كايين التباينين بالتباين الكلي اراد  
 بجميع الكليين تضادا الى الاختصار فقال في تقضي التباين  
 بعض التباينين اعم من ان يكون في جميع الصور  
 والكلي اخص بعضها كالعموم والخصوص من وجه تباين  
 تباين جزئيا ووجه صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر  
 في اعمه فيعلم التباين الكلي والعموم من وجه وهذا  
 الاخر اخص كل التباين بانه لم يتبين التباين بين تقضي

تباين

الاعراض الاخرى من وجه مع انه يصدق في كل واحد  
ان بينه وبين مقتضى التباين كليا كان او جزئيا  
جزئيا لان التقيضين ان لم يصدق معا على شئ  
كالاجود واللا عدم التقيضين للوجود والعدم  
تباينا كليا كان بينهما تباين كلي ضرورة اشتغال  
على الصدوق كذا بين الامور والاشياء التقيضين  
عليهما ان والاشياء التقيضين بينهما عموم من وجه على كسبي  
التباين وان صدق احدهما التقيضين معا على شئ كاللحم  
والافرس صادقين على حمار وكالاجود والاشياء  
الصادقين على الحمار السود كان بينهما تباين جزئيا  
يصدق كل واحد منهما بدون الآخر في بعض الصور فقط  
بقرينة جارية متباينة التباين الكلي بذا كما يظهر بسبب  
بقرينة متباينة الكلي براديه التقيضين مع التباين  
ببعض كذا في المثال ان صدق معا كان بينهما عموم من وجه  
لانه قد تحقق التصديق والتفارق ايضا لازم ضرورة  
احد صدق التباينين في كل واحد منهما مع تقيض التباين  
الاخر فقط اي بدون عينه وذلك الصدوق التباين  
الكلي يكون في جميع الصور صدق كل واحد حمار وكل حمار  
لا فرس وفي العموم من وجه في بعضها صدق بعضها

فان لا يفيض من غير ان يصدق عليه لا يفيض  
ولا يفيض لا يكون من غير ان يصدق عليه لا يكون  
فول فقط ان هذا التقاطع بين التقيضين لا يفيض  
اذا صدق التباين مع تقيض الاخر ولم يصدق مع  
من لو جاز صدق الشئ فيقضي على شئ لم يتحقق  
بين تقيض التباين فاشرب فقط فقط الى انه  
مردوي الاشاع واذا ثبت بين تقيض التباين  
في الصورة والاشاع التباين الكلي وذا ان نشأ العموم  
وجه في تباين جزئي لا يقع التباين الكلي العموم  
من وجه لازم جزاء انما لم يقتصر في اثبات التباين  
الجزئي على صدق كل من التباينين مع تقيض الاخر  
انه كاف في اراد التبيين على ان بين تقيض التباين  
تباين جزيا على وجه تحقيق فاما وجه ان في بعض الصور  
تباين كلي ووجه بعضا عموم من وجه ولو اقتصر على ما ذكر  
فما كان يكون التباين جزئيا في جميع الصور على وجه  
من التباين الكلي او العموم من وجه فلهذا ذكر في المقادير  
فقط ان قيد فقط وذكر في المقادير ما يستلزم  
في عدة سوال جوان العموم في الخارج اخر من الممكن  
العام يمكن بين الامكن العام بآية كنه

مع لن بين تقيدها من الا معدوم في الخارج والحق  
عموما وخصوصا مطلقا لان كل لا معدوم في الخارج فهو  
واجب ان يمكن خاتون كل منها ممكن لا مكان العام  
دفع بعضهم بقية التباين الجزئي بعدد في احد الطرفين  
بعدد لا يخرج في الجملة تبين العموم والخصوص في ال  
والراجح الجزئي اقول الجزئي كما يطلق على ما يمنع نفسه  
وشره كنهه ويسمى جزئيا حقيقيا فقد يقال ان الشره  
على كل اخص تحت اعم عموما مطلقا كان اوسع وجعل  
ما هو كلام صاحب الكشف والمصنف كالاتي في  
الى حيوان في الحيوان بالنسبة الى الا يفرق المتعقرون على  
المراد العموم والخصوص المطلق ويسمى جزئيا اضافيا  
جزئية بالنسبة الى الكلي الذي فوقه فحق قبل العام  
الكلي الاضافي المتضاف للجزئي الاضافي المراد  
للمعنى واحد المتضافين لا يجوز اخذه في تعريف  
لان جزالة كيف ان يعقل قبل المحدود والمتضافين  
يكون تعاملا معا وايضا لفظ زايد لان التعريف لا زاد  
فالله ان يفرق الجزئي الاضافي هو الاخص من شئ فلا يفرق  
جزئي الاضافي تعينا لخاصه وانه على اي شئ يطلق  
من عرف معنى الخاص العام فلا يفرق لفظ الاعم ولا

هذا المصطلح كل على انه اذا كان البرهان مرادنا للمناقض  
 لم يجمع تعريفه بالخاص من شئ الا ان يكون تحت  
 اسم النسبة الى من يعرف معنى الخاص والعام  
 يحتاج تفصيل الشئ بغير نفسه اظهر من امتناع تفصيل  
 المتضايقين قبل الاخر فالاول في تعريفه ان يكون  
 المضموم الذي يشترط شي بينه وبين غيره ولا يكون  
 مشتركا بين ذلك شئ وغيره من حيث هو مشترك  
 مع قولهم هو المندرج تحت شئ لان لفظ الاندراج  
 هو الشئ يكون شاملا له وغيره متى كان الشاغل بالنسبة  
 له لا يكون جزئيا اضافيا فيه بحيث لا يمتنع  
 الخروج من الاندراج لانه يعتبر اضافته الى المبرأ كغيره  
 من تعريف الاندراجات لوضوحه في و ب و اعم اقول كل  
 جزئي حقيقة جزئي اضافي من غير مكرس بالاول فلان كل  
 جزئي حقيقي وهو معنى الشخص مندرج تحت النسبة بمعرفة  
 من الشخص اعني المضموم الكلي الذي يحصل الشخص  
 بالشخص والندبة كنه الف حكا المندرج تحت مضموم  
 يطلق ايضا حكا ذلك لان الشخص هو النسبة الكلية مع  
 كل شخص فيكون جزئيا اضافيا بعبارة لسان مشتركة بينه  
 وبين غيره و عدم اشتراكه بينا وبين غيره لا يضره

بالتحقق فانه لو كان له ما به كنهه لا حاجه اليه  
 شخص اخر و تسلسل لانا نقول هو امر اضار في قطع  
 انتم فيه بانقطاع الاضمار و كون مضمون التحقيق  
 على هذا الشخص غيره ضروري ان قبله استقضى بالادراك  
 يعني ان الذي هو برزخي حقيق فانه شخص لا بد من  
 حاجته كنهه لانه ان كان نفس تلك كنهه كان الشخص  
 كلياً و جزئاً معاً و ان كان به مع التحقيق كان واجباً  
 موجوداً بالتحقق و قد تقررت امكانية ان كنهه فانه  
 اريد بكون شخص الواجب كنهه انه عينه بحسب  
 معنى بكون ذات الواجب عبارة عن شخص  
 هو احد جزئيات مضمون الشخص فانه لا يقول ان كنهه  
 من الكليم و ان اريد بحسب مخرج بقدره بتسليم  
 هذا معنى ان هذا الواجب مندرج تحت مضمون  
 بمعنى ان مضمون كل عليه و على غيره و انه من ذاته  
 نعم لو اعرضنا ان البرزخي حقيق يجوز ان يفتقر الى ذاته  
 الى ما فوقه فلا يكون جزئاً اضافياً لكان شيئاً و اما  
 الثاني و هو ان ليس كل برزخي اضافياً غير ان  
 يكون البرزخي ذاته كنهه كالنفس بالنسبة الى الجوان  
 و قد انقضت برزخي بنفسه و الكلي مضمون من وجهه

مصادفها في الكلمات المتوسطة وصدق خبري انهما  
بدون الكل في خبري الحقيقي بالعكس في اسم الكلمة  
الذي لا يندرج تحت شي من هذه المعاني كما يكون  
شي من هذه وغيره وانما هو من باب اولية اياها  
يكون يندرج تحت احد ما وشتا وذا الا ان  
تتفق مع الاندراج في النوع اقول النوع كما يقدر  
على سبغ يقال النوع الحقيقي لانه لم يعبر فيه  
بزيادة على المصنوع الكلي كذا كذا يقدر على كل ما يشبهه  
بجلبا وعلية على غيره الجنس في جواب ما هو قول اولي  
تفصيل للمعنى الذي يطلق عليه لفظ النوع الا انما هو  
فلا بأس بما هو لفظ الكل في تركب ذكر الكل نعم انه بيان  
يكن ان يوزن منه تعريف النوع الا انني في هذا الكلي  
هذه يقدر عليه على غيره الجنس في جواب ما هو قول اولي  
خروج الجنس انما لانه لا يقدر عليه وعلى غيره الجنس في  
المفصل انما هو في كل من العام بالنسبة الى الجنس  
فانه لا يقدر عليه في جواب ما هو واما هذه النسبة بالنسبة  
في اجناسها الدالة فينا فانواع اضافية وقولها  
وحرار عن الصف وهو النوع المقيد بقيد في كل ما  
انه يقدر عليه ولا غيره الجنس الذي هو انما في جواب

بالتشخيص في لو كان له عاينه كلية له حاج في نفسه  
تشخيص في لو كان له عاينه كلية له حاج في نفسه  
انت منه باقطاع ان خياره وكون مفهوم التشخيص  
على هذا الشخص غيره ضروري فان قيل لا يتصور له  
يعني في ذاته الذي هو جزئي حقيقي فانه شخص لا بد من  
عاينه كلية لان ان كان نفس تلك العاينه كان  
كلها وجزئها معا وان كان هي مع الشخص كل  
مفرد في التشخيص وقد تقرر فيمكن ان عاينه قد  
اريد بكون شخص الواجب عاينه ان عاينه بكون  
عنه بكون ذات الواجب عبارة عن التشخيص  
هو احد جزئيات مفهوم الشخص فانه لا يقول ان  
في الكل من ان اريد بكون خارج في مفهوم التشخيص  
كله من ان هذا الواجب منه رج تحت مفهوم  
يعني ان مفهوم كل عاينه و على غيره في ذاته  
نعم لو عرض في الجزئي حقيقي يجوز ان يقرر اضافته  
الى ما فوقه فلا يكون جزئيا اضافيا لكان سنيا واما  
الشيء في و هو ان ليس كل جزئي اضافيا غير ان  
يكون الجزئي فلا اضافيا لكان في نسبة الى احوال  
في الجزئي حقيقي بين الجزئي والكل عموم من وجه



مصادر قسمة الكلمات في التوسط وصدقهم في التوسط  
بدون الكلف في التوسط بالحق في التوسط بالحق  
الذي لا يندرج تحت شئ أصلا بمعنى أنه لا يكون شئ  
شألا ولا غيره ولا يفرض بأنه واجب أو لايت إلا ما  
يكان يندرج تحت أحد ما وشتا هذا الما عشر  
تحت معنى الأندراج في النوع فيقول النوع كما ينبغي  
على سبب يقال النوع الحقيقي لأنه لم تعبر فيه  
بالصفة على المفهوم الكلي كذلك يقع على كل صفة  
عليها وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولنا أو هو جزا  
نوعين للمعنى الذي يطلق عليه لفظ النوع الأصناف لا تعد  
فلا بأس بأراد لفظ الكل ترك ذكر الكلي نعم أنه بيان  
بأن إن لم يحد منه تعريف النوع الإضافي فهو الكلي  
الذي يقع عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولنا  
فخرج الجنس عما يقع عليه وعلى غيره الجنس فخرج  
الفصل في خاصة المفروض العام بالنسبة إلى جنس  
فإنه لا يقع عليها في جواب ما هو واما هذه النسبة بالنسبة  
فإنها جناسها المذمومة في أنواع إضافية وقولنا  
أحرار عن الصنف هو النوع المقيد بقيد عرض كلى  
بأنه يقع عليه وعلى غيره الجنس الذي هو المراد في جواب

ما هو كذا لا اوليا بل هو السلطة مقولته على الذات لا على غيره  
على انه كذا فان العالي لما جعل على الشئ بواسطة هو  
الاسفل عليه وفيه كذا لا يستلزم ان لا يكون النوع  
الاخر بالقياس الى الجنس العالي والنوع المتوسط نوعا  
وهم يجعلونه نوعا اضافيا بالقياس الى جميع ما فوقه من  
الاجناس وانه ليس نوع الا انواعه لكونه اضافيا بالقياس  
الى ما فوقه من الاجناس لانه التعريف صادر عن النوع  
الاخر والتمسك بالقياس من غير ان يضاف فيها الى النوع  
لا نقول قدر غير ذلك ان فيه حقيقة مراد في تعريفه  
مع مراتب اربع اقول الانواع الحقيقية لا ترتب لانه  
لو كان نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي او خمسة رزم ان  
يكون النوع الحقيقي من اجزاء مجموع واما الانواع الحقيقية  
فترتب ومرتبا اربع لانه اما ان يكون وانما  
سلسلة شطرنجية او كذا اول والا اول ان كان اربع  
الخاصة له الواقعة في السلطة فهو العا كالجسم والذات  
اخصا فوالف كذا لانه ليس نوع من انواع والا  
فهو المتوسط كالجسم وانما هو اضافي هو النوع  
المبدا كالفصل على تقدير ان يكون الجوهر متبدا حتى يفرق عليه  
و على غير ذلك مما استلزم ان يكون القول عشرة افراد

بما هو اعلى من بعضه فكل نوع اخر ودرجته اعلى  
منه هذه الاربعة لانها هي الاربعة من المفاصلة  
الواقعة في السلسلة وهو العاقل كالموجود او غير  
هناك فكل كايون او اعم من بعضه او غير  
الذي هو في الوسط او ميان لكل هو المفرد كل  
منه يراى لا يكون هو مرتبة من صفاته  
حيث منسجم مع ما يكون العقول العشرة  
مختلفة لا اجناسا حتى لا يتحقق بعضها  
منها لا يتحقق ضمنية فان العقل شال الجنس الزد  
وعلى نوع المفرد على تقديره هذا كافي في التفسير  
والا فواع من هذا سر من التنبيه بين الواقعة السلسلة  
من النوع العالي مثلا ليس اعم من كل نوع ولا الجنس  
الذي من كل جنس كذا ليس النوع انما هو اخص من كل  
نوع ولا الجنس بل من كل جنس بذاته لا مسترة فيه  
ولا يكون كونه اعم من جميع ما تحتها من جميع ما فوقه  
في الوسط ايضا كذا كذا والا ولى بالمفرد من النوع  
فمن لا بعد في المراتب او لا ترتب في لا يكون هو مرتبة  
وكان ذكر ان مراتب الاربعة من هذه الاربعة ودرجته  
من النوع والمرتبة من الاربعة كان نقطة الترتيب

ان الجنس الاخر ايضا ليس جنس الاجناس فاستدركه بقوله  
التي في مراتب الاجناس ليس جنس الاجناس بل الجنس الذي  
في مراتب الانواع ليس نوع هذه انواع وذلك جميع تلك  
في حيث كونها كليات متشعبة الى ما فيها لكن اذا نظرنا  
الى خصوصية تنقسم هذه النوعية الى خاصيتين كانت متشعبة  
اشلى والقياس الى ما تحته لان الجنس منفرد بالقول على  
كثير من مختلفين بل الحقيقة في جوابها هو ما ضافه الى  
هذه قياسا لما يكون اذا كان فوق الجميع والنوعية المنفردة  
بالقياس الى ما فوقه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس  
جواب ما هو ما ضاف الى جميع الانواع انما تحقق اذا كانت  
تحت الجميع والنوع الاصل اقوالا ليس بالقسط  
ان النوع الحقيقي اخص مطلقا من الاشياء لان كل نوع حقيقي  
فهو مشتمل على تحت مقوله من مقولات العشرة فيكون  
مقوله عليه على غيره في جواب ما هو ورد ذلك في  
الخصائص والمقالات في مقولات العشرة ولو سلم فلا يتم  
ان كل مقولة جنس لا تتشعبا فاما اذا استدلنا ان الجنس  
يشتمل على مجموع من مطلقا يحصل رد قول القدر ما منع  
فائدة فضل الاشياء بوجوده بدون التحقيق كمال انواعه  
التي هي اجناس مافيه او متوسطه والتحقيق هو مجرد وجود